الباب السادس
في الفتح والإمالة

والمراد بالفتح هنا: ترك الإمالة[١].

قال: والإمالة تقع في الألف، وفي الفتحة، وفي هاء التأنيث الساكنة في الوقف. انتهى[٢].

أقول: ومعنى إمالة الألف والهاء الساكنة، تقريبهما من الياء. ومعنى إمالة الفتحة تقريبها من الكسرة[٣].

وقال: وكل ما أميل ففتحه جائز[٤]، يعني ليس شيء من الإمالة باتفاق القراء، وليس كل ما فُتح يجوز إمالته، ثم من ضرورة إمالة الألف حيث تمال أن يُنحى بفتح الحرف الذي قبلها نحو الكسر. انتهى[٥].

أقول: ومن ضرورة إمالة فتح الحرف، إمالة الألف التي بعدها إن وجدت بعدها ألف، ولذا يكتفى بذكر إحدى تلك الإمالتين عن الأخرى.

وإنما قلنا: "إن وجدت" إذ قد تمال فتحة الحرف بدون أن يكون بعدها ألف، وستعرف.

وليس من ضرورة إمالة الهاء الساكنة، إمالة الفتحة قبلها ولا بالعكس، وستعرف.

قال الجعبري في شرحه لمنظومته في القراءات الثلاث[٦]: الإمالة تنقسم إلى: إمالة كبرى: ويقال لها إمالة محضة، وهي الإمالة التي لو زيدت لصارت الألف ياء محضة والفتحة كسرة محضة.

---

(١) قال ابن الجزري: الفتح عبارة عن: النطق بالألف مركبة على فتحة خالصة غير ممالة. ويطلق عليه هنا التفخيم، راجع: التمهيد ٥٧، والإتقان ١/١٢١، والنشر ٢/٢٩٠.

(٢) قال أبو شامة: والإمالة تقع في الألف والهاء والراء. انظر: إبراز المعاني ٢٠٥.
وكذا: كنز المعاني لشعلة ١٧٤، والرعاية ١٢٩.

(٣) انظر في ذلك: الكشف ١/١٦٨، وشرح الشافية ٣/٤، والتعريفات ١/٣١، وجهد المقل ٢٨.

(٤) هذا مذهب كثير من القراء والنحاة، الذين قالوا إن الإمالة جائزة لا واجبة، وأن أسبابها مجوزة لا موجبة، انظر: سراج القارئ ١٠٢، وشرح الشافية ٣/٥، وشرح المفصل ٩/٥٢، وشرح الأشموني ٤/٢٢١، والهمع ٢/٢٠٠.

(٥) انظر: إبراز المعاني ٢٠٦، وكذا: سراج القارئ ١٠٢. وقال سيبويه: واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة، دخل الإمالة ما قبلها. كما ذكر أبو حيان والسيوطي أنه لا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء، حتى ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة. راجع: الكتاب ٤/١٢٦، وارتشاف الضرب ١/٢٧٨، والهمع ٢/٢٠٠، وانظر: الرعاية ١٢٩: ١٣٠.

(٦) المراد بشرح الجعبري كتاب "خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث"، مخطوط بدار الكتب المصرية، الرمز: مصورات خارج الدار، ميكروفيلم رقم ٤٨٣٤٠.

وإلى إمالة صغرى: ويقال لها بين بين، أي بين الفتح الخالص والإمالة الكبرى، وهي الإمالة التي لو نقصت لصارت الألف ألفًا محضة، والفتحة فتحة محضة. انتهى[١].

أقول: فمن أمال الألف كبرى أو صغرى، فهو يميل الفتحة كذلك وبالعكس، فاعرف.

ويقال للإمالة الصغرى الإمالة المتوسطة، وبين اللفظين، والتقليل، أي تقليل الفتح[٢].

قال ابن القاصح: "وتقليل الفتح عبارة عن الإمالة بين بين" [٣].

والمفهوم عند إطلاق لفظ الإمالة، هي الإمالة الكبرى، كذا قاله الجعبري في شرح الشاطبية[٤].

يعني إذا وقع في كلام المصنفين أن ذا يُمال، فالمراد الإمالة الكبرى ألبتة.

لكن الإمالة في اللغة تعم الكبرى والصغرى[٥]، ولذا عممناها في عنوان الباب، وعلى ذلك ما نقلنا عن الجعبري أن الإمالة تنقسم.

قال: والفتح في باب الإمالة ضد الإمالة[٦]، يعني بقسميها.

قال السيوطي في الإتقان: "وكل القراء العشرة أمالوا، إلا ابن كثير، فإنه لم يمل شيئًا من القرآن"[٧]، أي لا إمالة كبرى ولا متوسطة.

---

(١) انظر: خلاصة الأبحاث ٢٥، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٤٨: ١٤٩، وجهد المقل ٢٨، ويطلق على الإمالة الكبرى البطح والإضجاع. قال ابن الجرزي: وكلاهما - أي نوعي الإمالة - جائز في القراءة، جار في لغة العرب. والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة. راجع: التمهيد ٥٨، والنشر ٢/ ٣٠، وانظر: الإتقان ١/ ١٢٠: ١٢١، وشرح الأشموني ٤/ ٢٢٠.

(٢) ويقال لها أيضًا: التلطيف، وذكر الإمام الداني أن المصنفين من القراء المتقدمين قد يعبرون عن نوعي الإمالة بالكسر مجازًا واتساعًا، كما ذكر أن هذا كله حسن مستعمل، بدليل تسمية العرب الشيء باسم ما هو منه، وما قاربه، وما كان بسبب منه وتعلق به، انظر: الموضح ٣، والنشر ٢/ ٣٠، وجمال القراء ١/ ١٢٠، والإتقان ١/ ١٢٠، وشرح الشافية ٣/ ٤، والنجوم ١١٦.

(٣) سراج القارئ ١٠٩.

(٤) انظر: كنز المعاني ١٤٨، وكذا: جهد المقل ٢٩، والإتحاف ٧٤، وشرح النظم الجامع ٥٩.

(٥) الإمالة في اللغة: مصدر أملت الشيء إمالة: إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلًا، إذا انحرف عن القصد، وفي اللسان: الميل: العدول إلى الشيء والإقبال عليه، وكذلك الميلان، ومال الشيء يميل ميلًا وممالًا وتميالًا، وأمال الشيء فمال. راجع: شرح التصريح ٢/ ٤٤٦، واللسان ٦/ ٤٣٠٩ (مال)، وانظر: شرح المفصل ٩/ ٥٣، والقاموس المحيط ٤/ ٥٤ (مال)، والنجوم ١١٦.

(٦) انظر: إبراز المعاني ٢٠٣، وكذا: التمهيد ٥٧.

(٧) الإتقان ١/ ١٢٢، وانظر: قرة العين ١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٩.

أقول: وكذا حفص، إلا في ﴿مَجْرِيهَا﴾ (سورة هود ٤١/١١) في هود، فأماله إمالة كبرى [١].

اعلم أن الغالب في إمالة الفتحة، أن يكون بعدها ألف. وقد تمال بلا ألف بعدها، كفتحة الراء في: ﴿نَـــرَى الله﴾ (سورة البقرة ٥٥/٢)، و﴿بِشَرَرٍ﴾ (سورة المرسلات ٣٢/٧٧) عند بعض القراء، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

قال في النشر: "فائدة الإمالة سهولة اللفظ؛ وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، ولهذا أمال من أمال، وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل، والله أعلم". انتهى [٢].

وباب الإمالة أطول أبواب الأصول وأصعبها. ولابن القاصح كتاب: "قرة العين"[٣] في بيان مواضع الإمالة في القرآن مفصلًا.

قال في التبصرة: "أكثر القراء إمالة حمزة والكسائي"[٤].

أقول: ثم أبو عمرو وورش [٥].

اعلم أن الممال ثلاث: أحدها الألف، ويتبعها بالضرورة إمالة فتح الحرف قبلها.

وثانيها: هاء التأنيث، ولا يتبعها إمالة فتح الحرف قبلها بالضرورة، لكن من أمالها يميل فتح الحرف قبلها [٦].

وثالثها: فتح حرف ليس بعدها ألف. فهنا ثلاث مقالات:

المقالة الأولى: في إمالة الألف:

والألف الممال: متطرف أو متوسط. فهنا فصلان:

---

(١) انظر: السبعة ١٤٦، والحجة ٢٨٥/١، والإقناع ٢٨٣/١، وجهد المقل ٢٩.

(٢) النشر ٣٥/٢، وكذا: شرح المفصل ٥٤/٩، وشرح الأشموني ٢٣٣/٤، والإتقان ١٢٢/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٢٠/٤، وفي اللهجات العربية ٦٧.

(٣) هي رسالة لابن القاصح مسماة بـ "قرة العين"، جمع فيها المشهور من الفتح والإمالة وبين اللفظين، مطبوعة، بدون تاريخ.

(٤) التبصرة ١٢٢.

(٥) ذكر الجعبري أن القراء من حيث الإمالة أقسام: منهم من لم يمل شيئًا وهو ابن كثير، ومنهم من أمال، وهم قسمان: مقلٌّ، وهم: قالون وابن عامر وعاصم. ومكثر، وهم: أبو عمرو وحمزة والكسائي وورش. انظر: كنز المعاني ١٤٩، وكذا: الإمالة في القراءات واللهجات العربية ١٠٨.

(٦) ذكر مكي بن أبي طالب أن الألف وهاء التأنيث لا تتمكن إمالتهما إلا بإمالة الحرف الذي قبلها. انظر: الرعاية ١٢٩.

الفصل الأول
في إمالة الألف المتطرفة

اعلم أن حمزة والكسائي أمالا الألف المتطرفة، لأحد أربعة أسباب:

أحدها: أن يكون الألف منقلبًا عن ياء [١]، وذا يكون في الاسم، والفعل الماضي والمضارع [٢].

قال في التبصرة: ويعرف كون الألف منقلبة عن ياء في الأسماء بالتثنية وبالاشتقاق. يعني: فإذا أتى بدل الألف في التثنية الواو، فألف مفرده واوي، وإذا أتى الياء فيائي.

فتثنية (عصا): عصوان فألفه واوي، وتثنية ﴿الْعَمَى﴾ (سورة فصلت ١٧/٤٩) عميان، فألفه يائي.

ومعرفة الاشتقاق موكولة إلى أهل اللغة.

وقال فيها: ويعرف كون أصل الألف المتطرفة في الأفعال ياء، بأحد ثلاثة أشياء: إما أن تُلحقه ضميرَ التثنية، وإما أن ترد الفعل إلى نفسك، أو تأتي منه بمستقبل، فإن ظهرت الواو فلا تمال، تقول في ﴿دَعَى﴾ (سورة آل عمران ٣٨/٣) دَعَوَا، دَعَوْتُ، ويَدْعُو، فلا يمال ألف ﴿دَعَى﴾. وتقول في: ﴿رَمَى﴾ (سورة الأنفال ١٧/٨) رَمَيَا، ورَمَيْتُ، يَرْمِي. فيمال ألف ﴿رَمَى﴾[٣].

قال أبو شامة: "وأما ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ (سورة البقرة ٨٥/٢) فلم تمل وإن كانت ألفها منقلبة عن ياء عند قوم؛ لأن ألفها رسمت واوًا في المصحف [٤]، ولأن الخلاف وقع في أصل ألفها، فوقع الشك في سبب الإمالة فتركت"[٥]. انتهى.

يعني اختلف في أن ألفها منقلبة عن واو أو ياء.

مثال الألف المنقلبة عن الياء في الاسم في القرآن: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ (سورة البقرة ١٢٠/٢)،

---

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٩، والنشر ٣٥/٢، والإقناع ٢٨٠/١، وكنز المعاني لشعلة ١٧٤.

(٢) من المعروف أن الإمالة تقع غالبًا في الأسماء المتمكنة والأفعال المنصرفة، أما الحروف فإنها لا تمال؛ لجمودها وضعفها، وأن ألفاتها غير منقلبة عن شيء، وما أميل من الحروف فهو قليل جدًّا، بحيث لا ينقاس بل يقتصر فيه على مورد السماع، انظر: الموضح ٧، وكذا: الهمع ٢٠٤/٢، وشرح التصريح ٣٤٦/٢.

(٣) انظر: التبصرة ١١٩، وكذا: الكشف ١٨٠/١، والإتحاف ٧٥، والنجوم ١١٨.

(٤) انظر: المقنع ٦٠.

(٥) إبراز المعاني ٢٠٦، وانظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٩، وقال مكي: فلو رويت إمالة الألف لجاز ذلك لأنه من الياء، وتكون إمالته من ذوات الياء، ولكن لم ترو إمالته عن أحد. انظر: الكشف ٢٠٦/١.

﴿ٱلْعَمَىٰ﴾ (سورة فصلت ١٧/٤١)، و﴿ٱلْهَوَىٰ﴾ (سورة النساء ١٣٥/٤)، و﴿ٱلْمَوْلَىٰ﴾ (سورة الأنفال ٤٠/٨)، و﴿مَثْنَىٰ﴾ (سورة النساء ٣/٤)، و﴿وَمَحْيَايَ﴾ (سورة الأنعام ١٦٢/٦)، و﴿ٱلزِّنَىٰ﴾ (سورة الإسراء ٣٢/١٧)، و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ (سورة السجدة ١٩/٣٢)، و﴿مَثْوَىٰ﴾ (سورة آل عمران ١٥١/٣)[1] وشبه ذلك، و﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ (سورة المائدة ٣١/٥)، و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ (سورة الزمر ٥٦/٣٩)، و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ (سورة يوسف ٨٤/١٢)، فإن ألفاتها منقلبة عن ياء الإضافة، وأنها مرسومة بالياء، و﴿إِنَاهُ﴾ (سورة الأحزاب ٥٣/٣٣) في الأحزاب؛ قال: إن ﴿إِنَىٰ﴾ في الأحزاب ألفه منقلبة عن ياء، من: أَنَى يَأْنِي، بمعنى: آن، أي حان، أمالها حمزة والكسائي[2].

ومما أمالاه: ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ (سورة يوسف ٨٨/١٢) في يوسف؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء[3].

ومثال ذلك في الفعل: ﴿أَبَىٰٓ﴾ (سورة البقرة ٣٤/٢)، و﴿سَعَىٰ﴾ (سورة البقرة ٢٠٥/٢)، و﴿عَسَىٰٓ﴾ (سورة النساء ٨٤/٤)، و﴿فَسَوَىٰ﴾ (سورة القيامة ٣٨/٧٥)، و﴿وَيَحْيَىٰ﴾ (سورة الأنفال ٤٢/٨)، و﴿يَخْفَىٰ﴾ (سورة آل عمران ٥/٣)، و﴿نَهَوَىٰ﴾ (سورة البقرة ٨٧/٢)، ﴿يَرْضَىٰ﴾ (سورة النساء ١٠٨/٤)، و﴿يُلْقَىٰ﴾ (سورة الفرقان ٨/٢٥)، و﴿أَسْرَىٰ﴾ (سورة الإسراء ١/١٧) وشبه ذلك.

وفي الاسم استثناء، وهو أن ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ (سورة الجاثية ٢١/٤٥) في الجاثية، و﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ (سورة آل عمران ١٠٤/٣) في آل عمران انفرد بإمالتهما الكسائي عن حمزة[4].

أما ﴿تُقَىٰةً﴾ في آل عمران في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ (سورة آل عمران ٢٨/٣)، فأماله حمزة أيضًا[5]؛ لكون ألفه مرسومًا في المصحف بالياء[6]. بخلاف ألف ﴿تُقَاتِهِۦ﴾؛ فإنه مرسوم على صورته[7]، فتبع حمزة الرسم فيهما[8].

---

(١) في الأصل و"ب": (المثوى)، وهو خطأ.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢٢٠: ٢٢١، وكذا: العنوان ١٥٥، وتحبير التيسير ٦٨، والتجريد ٦٦.

(٣) انظر: التذكرة ٢٦٥/١، وقال مكي: إنما وقعت الإمالة ووجبت في (مزجاة) لأجل أن الألف رابعة وكل ألف رابعة فالإمالة حسنة فيها، كانت الألف من الياء أو من الواو، انظر: الكشف ٢٠٧/١.

(٤) انظر: التبصرة ١٢٣: ١٢٤، وكنز المعاني للجعبري ١٥٣، والإقناع ٢٨٣/١، والعنوان ٦٠.

(٥) انظر: التيسير ٤٩، وغيث النفع ٧٨، والمكرر ٢٢، والوافي ١٤٥.

(٦) انظر: المقنع ٢٠.

(٧) أي بالألف.

(٨) قال أبو شامة: وكلاهما من ذوات الياء، والأصل تقية. انظر: إبراز المعاني ٢١٢: ٢١٣، وكذا: الكشف ١٨٥/١.

وهنا استثناء آخر، وهو أن الدوري رواية عن الكسائي، انفرد عن حمزة وأبي الحارث في إمالة ألف ثلاث كلمات[١]:

الأولى: ﴿مَثْوَايَ﴾ (سورة يوسف ٢٣/١٢) في يوسف، دون ﴿مَثْوَاهُ﴾ (سورة يوسف ٢١/١٢)، و﴿مَثْوَاكُمْ﴾ (سورة الأنعام ١٢٨/٦) و﴿مَثْوَاهم﴾ (سورة آل عمران ١٥١/٣)؛ لأن هذه الثلاث أمالها حمزة، وكذا الكسائي في كلتا روايتيه[٢].

والثانية: ﴿مَحْيَايَ﴾ (سورة الأنعام ١٦٢/٦) في الأنعام، دون ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ (سورة الجاثية ٢١/٤٥)، فإن الكسائي في كلتا روايتيه انفرد عن حمزة بإمالة ﴿مَحْيَاهُم﴾ وقد سبق.

والثالثة: ﴿هُدَايَ﴾ (سورة البقرة ٣٨/٢) في البقرة وطه (سورة طه ١٢٣/٢٠)، دون ما لا يضاف إلى الياء نحو: ﴿فَبِهُدَاهُم﴾ (سورة الأنعام ٩٠/٦)، و﴿هُدَاهَا﴾ (سورة السجدة ١٣/٣٢)، و﴿الْهُدَى﴾ (سورة البقرة ١٢٠/٢)، ونحو ذلك مما لا يضاف إلى الياء؛ فإنها ممالة لحمزة والكسائي[٣].

وفي الفعل أيضًا استثناء وهو: ﴿قَدْ هَدَانِ﴾ (سورة الأنعام ٨٠/٦) في الأنعام، أمال ألفه الكسائي دون حمزة[٤]، قيَّد ﴿هَدَانِ﴾ بـ ﴿قد﴾؛ احترازًا عن ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي﴾ (سورة الأنعام ١٦١/٦) في الأنعام، و﴿لَوْ أَنَّ اللهَ هَدَانِي﴾ (سورة الزمر ٥٧/٣٩) في الزمر، فإنهما ممالان لحمزة والكسائي[٥].

وكذا ﴿أَحْيَا﴾ إذا لم يكن بعد الواو، انفرد بإمالته الكسائي عن حمزة[٦]، نحو ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ (سورة البقرة ٢٨/٢)، ﴿فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ﴾ (سورة البقرة ١٦٤/٢)، ﴿إِنَّ الذِي أَحْيَاهَا﴾ (سورة فصلت ٣٩/٤١)، ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ (سورة البقرة ٢٤٣/٢).

وأما إذا كان بعد الواو فإن حمزة أيضًا أماله[٧] نحو: ﴿وَأَحْيَا﴾ (سورة النجم ٤٤/٥٣) في النجم، وأما ﴿يَحْيَى﴾ غائبًا أو متكلمًا مع الغير، فلم يقع في القرآن إلا بعد الواو فأمالاه[٨]، نحو ﴿وَيَحْيَى﴾

(١) انظر: في إمالة (مثواي) و(محياي) و(هداي) للدوري: التذكرة ٢٦٣/١، وسراج القارئ ١٠٥.
(٢) انظر: التجريد ٦٥، وكنز المعاني لشعلة ١٨١، وتحبير التيسير ٦٦، والوافي ١٤٥.
(٣) انظر: قرة العين ١١، والإقناع ٢٨١/١، وكنز المعاني لشعلة ١٨١، وكنز المعاني للجعبري ١٥٣.
(٤) انظر: التبصرة ١٢٦، والنشر ٣٧/٢، وغيث النفع ١١٦، والعنوان ٦٠.
(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٣، والإتحاف ٧٧، والإقناع ٢٨٨، والبدور الزاهرة ١٣٩و٣٣٦.
(٦) انظر: الإقناع ٢٨٩/١، والتيسير ٤٨، وتحبير التيسير ٦٨، والإمالة في القراءات واللهجات العربية ٢٢٠.
(٧) انظر: الكافي ٤٤، والسبعة ١٥٠، والإقناع ٢٨٩/١، والحجة ٢٨٥/١، والحجة لابن خالويه ٧٣.
(٨) انظر: إبراز المعاني ٢١١، وقرة العين ٢٩، والمكرر ٤٨.

(سورة الأنفال ٤٢/٨) في الأنفال، و﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ (سورة المؤمنون ٣٧/٢٣) في قد أفلح.

وكذا انفرد الكسائي عن حمزة بإمالة خمسة أفعال كما قاله الشاطبي [١]، وهي:

﴿وَمَا أَنسَانِيهُ﴾ (سورة الكهف ٦٣/١٨) في الكهف، و﴿مَنْ عَصَانِي﴾ (سورة إبراهيم ٣٦/١٤) في إبراهيم، و﴿أَوْصَانِي﴾ في مريم (سورة مريم ٣١/١٩)، و﴿آتَانِيَ﴾ (سورة مريم ٣٠/١٩) في مريم والنمل (سورة النمل ٣٦/٢٧). والمراد من ألف ﴿آتَانِيَ﴾ في الموضعين، الألف بعد التاء، لا الألف بعد الهمزة.

والسبب الثاني لإمالة حمزة والكسائي الألف المتطرفة: كون الألف للتأنيث [٢].

ووجودها على ما قاله الشاطبي في موزون (فعلى) بفتح الفاء وضمها وكسرها، وفي موزون (فعالى) بفتح الفاء وضمها [٣]. ولم يوجد في القرآن موزون (فِعالى) بكسر الفاء.

مثال موزون (فعلى) بفتح الفاء: ﴿تَتْرَا﴾ (سورة المؤمنون ٤٤/٢٣) في المؤمنين على قراءة من لم ينونه، ولم ينونه حمزة والكسائي[٤]، و﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (سورة البقرة ٧٣/٢) و﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ (سورة البقرة ٥٧/٢)، و﴿ٱلنَّقْوَىٰ﴾ (سورة البقرة ١٩٧/٢)، و﴿ٱلْقَتْلَىٰ﴾ (سورة البقرة ١٧٨/٢)، و﴿مَرْضَىٰٓ﴾ (سورة النساء ٤٣/٤)، و﴿نَجْوَىٰهُمْ﴾ (سورة الإسراء ٤٧/١٧)، و﴿شَتَّىٰ﴾ (سورة طه ٥٣/٢٠)، و﴿صَرْعَىٰ﴾ (سورة الحاقة ٧/٦٩)، و﴿بِطَغْوَىٰهَآ﴾ (سورة الشمس ١١/٩١)، و﴿أَسْرَىٰ﴾ حال كون الأخير اسمًا، وهو في قوله تعالى: ﴿أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ (سورة الأنفال ٦٧/٨)، و﴿أَوْلَىٰ﴾ (سورة الأحزاب ٦/٣٣).

---

(١) قال الإمام الشاطبي:

وفي الكهفِ أنسانِي ومِن قبلُ جَاء مَنْ ... عَصَاني وأَوْصَانِي بمَرْيم يُجْتلَا

وفيها وفي طس آتاني الذي ... أَذْعَتُ به حَتَّى تَضَوَّعَ منْدَلَا

متن الشاطبية ٢، وانظر: التبصرة ١٢٦، والتذكرة ٢٤٥/١، وكنز المعاني ١٥٣، والإقناع ٢٨٨/١.

(٢) ألف التأنيث: كل ألف زائدة رابعة فصاعدا، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي، انظر: الإتحاف ٧٥.

(٣) قال الإمام الشاطبي:

وكيفَ جَرَتْ فَعْلَى ففيها وجُودُها ... وإن ضُمَّ أوْ يُفْتَح فَعَالى فَحَصِّلا

وقال سيبويه: ومما يميلون ألفه كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث؛ لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء. راجع: متن الشاطبية ٢٦، والكتاب ١٢٠/٤، وانظر: الموضح ٦: ٧، والحجة ٢٨٨/١، والنشر ٣٥/٢، والإتقان ١٢٢/١، وشرح الأشموني ٢٢٢/٤، والوافي١٤١.

(٤) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأه الباقون بغير تنوين. انظر: البحر ٤٠٧/٦، والمكرر ٨٦ والعنوان ١٣٦، وحجة القراءات ٤٨٧.

قال: فأما ﴿أَنَّى﴾ (سورة البقرة ٢/٢٢٣) - أي بفتح الهمزة وتشديد النون - بمعنى: كيف، أو بمعنى: من أين، فاختار ابن مجاهد أن يكون (فَعْلى).

إنما قيدنا بقولنا: "بمعنى كيف أو بمعنى من أين"؛ لأن (أنَّا) في قوله تعالى ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ (سورة النمل ٢٧/٥١) ليس موزون (فَعْلى)، بل مركبة من (أنَّ) وضمير المتكلم فلا إمالة فيه[١].

قوله: "فاختار ابن مجاهد أن يكون فعلى"، يعني فألفه ممالة عنده لهما؛ لكونه موزون فعلى، واختار غيره أن لا يكون موزون (فعلى)[٢]، لكن ألفه مرسومة بالياء[٣]، وهو السبب الثالث للإمالة، فهي ممالة لحمزة والكسائي ألبتة[٤].

ثم اعلم أنه ليس من موزون (فعلى) ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ (سورة السجدة ٣٢/١٩)، و﴿مَثْنَىٰ﴾ (سورة النساء ٤/٣)، و﴿مَوْلًى﴾ (سورة الدخان ٤٤/٤١)، و﴿مَثْوًى﴾ (سورة آل عمران ٣/١٥١)؛ لأن هذه الكلمات على وزن (مفعل)، لكن ألفاتها مقلوبة عن ياء، ومرسومة بالياء[٥]، فهي أيضًا ممالة لهما[٦].

لكن ألف بعض هذه الأسماء تحذف في الوصل لاجتماع الساكنين، فتمال في الوقف[٧] نحو ﴿مَثْوًى لَّهُمْ﴾ (سورة محمد ٤٧/١٢) في محمد، ﴿مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (سورة الحج ٢٢/٣٢) في الحج.

ومثال موزون (فعلى) بضم الفاء: ﴿طُوبَىٰ﴾ (سورة الرعد ١٣/٢٩)، و﴿بُشْرَىٰ﴾ (سورة البقرة ٢/٩٧) و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ (سورة البقرة ٢/٨٥)، و﴿ٱلْعُلْيَا﴾ (سورة التوبة ٩/٤٠)، و﴿زُلْفَىٰ﴾ (سورة سبأ ٣٤/٣٧)، ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ (سورة البقرة ٢/٨٣)، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ (سورة النساء ٤/٩٥)، و﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾ (سورة الليل ٩٢/١٠)، و﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ (سورة الأعلى ٨٧/٨)، و﴿ٱلْأُخْرَىٰ﴾ (سورة البقرة ٢/٢٨٢)، و﴿ٱلْكُبْرَىٰ﴾ (سورة طه ٢٠/٢٣)، و﴿أُنثَىٰ﴾ (سورة آل عمران ٣/٣٦)، و﴿شُورَىٰ﴾ (سورة الشورى ٤٢/٣٨)، و﴿وَسُقْيَاهَا﴾

---

(١) انظر: إبراز المعاني ٢٠٨، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٥١، وكنز المعاني لشعلة ١٧٦، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٥.

(٢) قال أبو حيان: و(أنَّى) ووزنها (أفعل)، واختاره أبو الحسن بن الباذش، وقيل (فَعلى)، واختاره ابن مجاهد والأهوازي. انظر: ارتشاف الضرب ١/٢٤٥، وكذا: الإقناع ١/٣٠٠، والهمع ٢/٢٠٤.

(٣) انظر: المقنع ٢٠.

(٤) انظر: الإقناع ١/٣٠١، والتيسير ٤٨، وتحبير التيسير ٦٧، وقرة العين ١٧.

(٥) انظر: المقنع ٦٩.

(٦) انظر: الإقناع ١/٢٨١.

(٧) قال ابن غلبون: إذا لقي تلك الألف ساكن في الوصل، سقطت لسكونها وسكونه، وذهبت الإمالة أو بين اللفظين، فإذا وقف عليها رجعت الإمالة أو بين اللفظين لرجوع الألف. انظر: التذكرة ١/٢٧٤، وكذا: النشر ٢/٧٤.

(سورة الشمس ١٣/٩١)، و﴿عُقْبَىٰ﴾ (سورة الرعد ٢٢/١٣)، و﴿وَٱلْعُزَّىٰ﴾ (سورة النجم ١٩/٥٣)، و﴿ٱلْمُثْلَىٰ﴾ (سورة طه ٦٣/٢٠)، و﴿ٱلرُّءْيَا﴾ (سورة الإسراء ٦٠/١٧) و﴿رُءْيَىَ﴾ (سورة يوسف ٤٣/١٢)، و﴿رُءْيَاكَ﴾ (سورة يوسف ٥/١٢)، و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ (سورة طه ٢١/٢٠) بضم الهمزة، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ (سورة الروم ١٠/٣) وهو في الروم، تأنيث (أسوأ)، وهنا استثناء، وهو أن الكسائي أمال ﴿رُؤْيَـايَ﴾، و﴿الرّؤْيَا﴾ دون حمزة[١].

وكذلك أمال الدوري رواية عن الكسائي ﴿رُؤْيَـاكَ﴾ (سورة يوسف ٥/١٢) وهو في أول يوسف، دون أبي الحارث وحمزة[٢].

ومثال موزون (فِعلى) بكسر الفاء: ﴿ذِكْرَىٰ﴾ (سورة الأنعام ٦٩/٦)، و﴿إِحْدَى﴾ (سورة الأنفال ٧/٨) و﴿سِيمَاهُمْ﴾ (سورة الفتح ٢٩/٤٨) و﴿ضِيزَىٰٓ﴾ (سورة النجم ٢٢/٥٣).

قال أبو شامة: والتحق بهذا الباب ﴿مُوسَى﴾ (سورة البقرة ٨٧/٢)، و﴿عِيسَى﴾ (سورة البقرة ٨٧/٢) و﴿وَيَحْيَىٰ﴾ (سورة الأنعام ٨٥/٦)، وهو مذهب القراء اعتمادًا على أنها (فُعلى)، و(فِعلى) و(فَعلى) انتهى[٣]، أقول: وألفاتها مرسومة بالياء[٤]، والمراد من ﴿يَحْيَى﴾ هنا ما كان اسمًا.

ومثال موزون (فَعالى) بفتح الفاء: ﴿يَتَٰمَى﴾ (سورة النساء ١٢٧/٤)، و﴿نَصَٰرَىٰ﴾ (سورة البقرة ١١١/٢)، و﴿ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ (سورة النور ٣٢/٢٤)، و﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ (سورة الأنعام ١٤٦/٦)، و﴿خَطَٰيَٰنَا﴾ (سورة طه ٨٣/٢١)، قال: والإمالة في ألفاتها الأخيرة[٥].

وهنا استثناء وهو أن ﴿خَطَايَا﴾ كيفما أتى[٦]، أماله الكسائي دون حمزة[٧].

---

(١) انظر: التيسير ٤٨، وقرة العين ٢٢، وسراج القارئ ١٠٤، والعنوان ٦٠.

(٢) انظر: الكشف ١٨٤/١، والتذكرة ٢٥٩/١، والتبصرة ١٢٦، وقرة العين ٢٢، والبدور الزاهرة ١٩٦.

(٣) إبراز المعاني ٢٠٨. وقد اختلف في هذه الأسماء الثلاثة، فقيل لا تلتحق بهذا الباب لأنها أعجمية، وإنما يوزن العربي، وقيل تلتحق لأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وهي مندرجة عند حمزة ومن معه تحت أصل ما رسم بالياء. راجع: كنز المعاني للجعبري ١٥٠، والإتحاف ٧٥، والنجوم ١٢١، وانظر: الإقناع ٢٩٧/١.

(٤) انظر: المقنع ٦٩.

(٥) انظر: إبراز المعاني ٢١٢.

(٦) كقوله تعالى: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ (سورة البقرة ٥٨/٢)، وقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا﴾ (سورة طه ٧٣/٢٠)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم﴾ (سورة العنكبوت ١٢/٢٩).

(٧) انظر: الكافي ٤٣، والعنوان ٦٠، والإقناع ٢٨٣/١، وتحبير التيسير ٦٨.

ومثال موزون (فُعالى) بالضم: ﴿كُسَالَى﴾ (سور النساء ١٤٢/٤)، و﴿أُسَارَى﴾ (سورة البقرة ٨٥/٢)، و﴿فُرَادَى﴾ (سورة الأنعام ٩٤/٦)، و﴿سُكَارَى﴾ (سورة النساء ٤٣/٤)، والإمالة في ألفاتها الأخيرة.

والسبب الثالث لإمالة حمزة والكسائي الألف المتطرفة: كونها مرسومة في المصحف بالياء، سواء كانت منقلبة عن ياء، أو واو، أو ليست منقلبة عن شيء[١].

وهذا السبب يأتي في الاسم نحو ﴿الْقُرَى﴾ (سورة الأنعام ٩٢/٦)، والفعل نحو ﴿سَعَى﴾ (سورة البقرة ١١٤/٢)، والحرف نحو ﴿بَلَى﴾ (سورة البقرة ١١٢/٢)[٢].

وأكثر الألفات المتطرفة المنقلبة عن الياء مرسومة بالياء، وكذا أكثر ألفات التأنيث[٣].

ومن أمثلة المرسوم بالياء ألف ﴿وَنَأَى﴾ (سورة الإسراء ٨٣/١٧) في سبحان وفصلت (سورة فصلت ٥١/٤١) في قراءة الجماعة ما عدا ابن ذكوان، فإنهم يجعلون ألفه بعد الهمزة فيميلها حمزة والكسائي. وأما ابن ذكوان فهو جعل الألف قبل الهمزة[٤].

وذكر الشاطبي أن ﴿الْقُوَى﴾ أي في قوله تعالى: ﴿شَدِيدُ الْقُوَى﴾ (سورة النجم ٥/٥٣) أماله حمزة والكسائي مع أن ألفه مقلوب من الواو[٥]، وإنما أمالاه لأنه مرسوم بالياء[٦].

وقال الداني في المقنع: اتفقت المصاحف على رسم ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الواو على ثلاثة أحرف بالألف، إلا إحدى عشرة كلمة، فإن ألفاتها رسمت بالياء، وهي: ﴿ضُحَى﴾

---

(١) انظر: في هذا السبب: سراج القارئ ١٠٢، والنشر ٣٧/٢، والإمالة في القراءات واللهجات العربية ١٤٩، ١٩٥.

(٢) وقد دخلت الإمالة (بلى) مع أنها حرف؛ لجواز السكوت عليها، وتضمنها معنى الجملة. وذكر الكوفيون أن إمالة (بلى)؛ لأن الألف التي في آخرها للتأنيث بمنزلتها في حبلى. راجع: الموضح ٦٣، وشرح الشافية ٢٦/٣، وانظر: الكشف ١٩٨/١، وشرح الأشموني ٢٣٢/٤.

(٣) ولذا قال الجعبري عن هذا السبب الثالث، إنه قليل الجدوى؛ لاندراج أكثره في غيره. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٢.

(٤) فقراءة الجماعة (نأى) على وزن (نعى)، وقراءة ابن ذكوان (ناء) على وزن (باع)، انظر: السبعة ٣٨٤، والنشر ٤٤/٢ و٣٠٨، وغيث النفع ١٨٩، والعنوان ١٢٠.

(٥) قال الإمام الشاطبي:

وأَمَّا ضُحَاها والضُّحَى والرِّبَا مع الْ ... قُوى فَأَمَالَاهَا وبِالواوِ تُخْتَلَا

انظر: متن الشاطبية ٢٧، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٥٤، وكنز المعاني لشعلة ١٨١.

(٦) انظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية ١٩٦، ولطائف البيان في رسم القرآن ٥٤، وقيل إن إمالة (القوى) لأنه رأس آية فأميل للتناسب، كما ذكر ابن الجزري أسبابًا أخرى لإمالته. راجع: النشر ٣٧/٢، والإتحاف ٨٠.

الأعراف (سورة الأعراف ٩٨/٧) وطه (سورة طه ٥٩/٢٠)، و﴿مَازَكَىٰ﴾ (سورة النور ٢١/٢٤) في النور، و﴿دَحَىٰهَآ﴾ (سورة النازعات ٣٠/٧٩) في النازعات، و﴿وَضُحَىٰهَا﴾ (سورة الشمس ١/٩١) في الشمس، وفي موضعي النازعات (سورة النازعات ٢٩/٧٩ و٤٦)، و﴿ذَٰلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ (سورة الشمس ٢/٩١ و٦) في الشمس، وكذا ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ كلاهما في سورة الضحى (سورة الضحى ١/٩٣ و٢). انتهى[١].

فتمال ألفات هذه الكلمات للكسائي، لأنها مرسومة بالياء[٢]، فالمراد من الألفات فيما في آخره هاء بعدها ألف وهو: ﴿دَحَاهَا﴾، و﴿ضُحَاهَا﴾، و﴿تَلاَهَا﴾، و﴿طَحَاهَا﴾ هي الألفات قبل الهاء.

أقول: و﴿ضُحًى﴾ منون بحال في الوقف، لعود ألفه فيه.

قوله: "على رسم ما كان من الأسماء والأفعال"، أي على رسم ألفاتها المنقلبة عن الواو.

وكذا هذه الكلمات ممالة لحمزة، إلا ﴿تَلاَهَا﴾ و﴿طَحَاهَا﴾ و﴿سَجَى﴾ و﴿دَحَاهَا﴾، انفرد بإمالتها الكسائي عن حمزة، كما قاله الشاطبي [٣].

ومن المرسوم بالياء ﴿ بَلَىٰ﴾ (سورة البقرة ١١٢/٢)، و﴿مَتَىٰ﴾ (سورة البقرة ٢١٤/٢) و﴿أَنَّىٰ﴾ (سورة البقرة ٢٢٣/٢)، بمعنى من أين أو كيف[٤]، وأما ﴿أَنَا﴾ (سورة النمل ٥١/٢٧) مركبة من (أنَّ) وضمير المتكلم، فهو مرسوم بالألف. ومعرفة المرسوم بالياء من الألفات، يتوقف على الاطلاع على كتاب الرسم، مثل المقنع للداني، والرائية[٥] للشاطبي.

---

(١) انظر: المقنع ٧٢.

(٢) وقال مكي: إن لغة كثير من العرب أن يثنوا ما كان من الأسماء من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسورة بالياء، فيقولون في تثنية (ربا) و(ضحى) (ربيان) و(ضحيان)، فأمالوا ذوات الواو من الأفعال والأسماء، فرارًا من الواو إلى الياء، وأتوا بلفظ يدل على الياء وهو الإمالة، والعرب تفر من الواو إلى الياء في كثير من الكلام، وذكر ابن الجزري سببًا آخر، وهو أن هذه الألفاظ رءوس آيات، فأميلت للتناسب وللبناء على نسق واحد، راجع: الكشف ١٩٠/١، والنشر ٣٧/٢، وانظر: شرح المفصل ٦٤/٩، وشرح الأشموني ٢٣١/٤، وشرح الشافية ١٢/٢.

(٣) قال الإمام الشاطبي:

وحرفُ تلاهَا مع طَحَاها وفي سجى ... وحرفُ دَحَاها وهي بالواوِ تُبْتَلا

متن الشاطبية ٢٧، وانظر: التذكرة ٢٤١/١، والكافي ٤٣، وسراج القارئ ١٠٥.

(٤) الألفات في (بلى) و(متى) و(أنى) الاستفهامية، مع أنها مجهولة الأصل، لكنها رسمت في المصاحف بالياء. راجع: المقنع ٧٠، والنجوم ١٢١، وشرح النظم الجامع ٦١، والإتقان ١٢٢/١.

(٥) الرائية هي: "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد" للإمام الشاطبي، من أوجز ما ألف في رسم المصحف، وهي نظم جيد لكتاب "المقنع" للداني، نشرها موسى جار الله روستوفدولي المطبعة الكريمية.

قال في التيسير: واستثني من المرسوم بالياء خمس كلمات وهي: ﴿حَتَّىٰ﴾ (سورة البقرة ٢/٢١٤)، و﴿لَدَا﴾ (سورة يوسف ١٢/٢٥)، و﴿إِلَىٰ﴾ (سورة الأنعام ٦/١١٢)، و﴿عَلَىٰ﴾ (سورة البقرة ٢/١٧٧)، و﴿مَا زَكَىٰ﴾ (سورة النور ٢٤/٢١)، فإنهن مفتوحات بالإجماع، انتهى[١]. يعني غير ممالة.

والسبب الرابع لإمالة الألف المتطرفة هو ما قاله الشاطبي:

وكُـــلُّ ثُلاثِـــيٍّ يَزِيـــدُ فَإِنَّـــهُ مُمَـالٌ كَزَكَّاهَـا وأَنْجَـى مـع ابْـتَلَى[٢]

والأول في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ (سورة الشمس ٩١/٩)، والثاني في قوله تعالى: ﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ (سورة العنكبوت ٢٩/٢٤)، والثالث في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ (سورة البقرة٢/١٢٤).

قال ابن القاصح لتفسير كلام الشاطبي: أي أمال حمزة والكسائي كلَّ ألفٍ هو لام الكلمة منقلبة عن واو، في الفعل والاسم الزائدين على ثلاثة أحرف، فصار رباعيًّا أو أكثر، نحو ﴿زَكَّىٰهَا﴾، و﴿أَنجَىٰكُم﴾ (سورة الأنعام ٦/٦٣)، و﴿نَجَّىٰنَا﴾ (سورة الأعراف ٧/٨٩) بتشديد الجيم، و﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾ و﴿ٱسْتَعْلَىٰ﴾ (سورة طه ٢٠/٦٤) و﴿تُدْعَىٰٓ﴾ (سورة الجاثية ٤٥/٢٨)، و﴿تُبْلَىٰ﴾ (سورة الطارق ٨٦/٩)، و﴿ٱلْأَدْنَىٰ﴾ (سورة السجدة ٣٢/٢١)، و﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ (سورة النحل١٦/٦٠)، و﴿أَزْكَىٰ﴾ (سورة البقرة ٢/٢٣٢). انتهى[٣].

والمراد من الألف في ﴿زَكَّاهَا﴾ الألف قبل الهاء.

قال أبو شامة: وتلك الزيادة في الفعل بحرف المضارعة وآلة التعدية وغيرها[٤]. انتهى.

مثال زيادة حرف المضارعة: ﴿تُدْعَىٰٓ﴾ (سورة الجاثية ٤٥/٢٨)، ﴿تُبْلَىٰ﴾ (سورة الطارق ٨٦/٩).

ومثال زيادة آلة التعدية، كزيادة التشديد في ﴿زَكَّىٰهَا﴾ (سورة الشمس ٩١/٩)، و﴿نَجَّىٰنَا﴾ (سورة الأعراف ٧/٨٩) والهمزة في ﴿أَنجَىٰكُم﴾ (سورة إبراهيم ١٤/٦)، و﴿أَنجَىٰنَا﴾ (سورة الأنعام ٦/٦٣).

---

(١) انظر: التيسير ٤٦، وكذا: تحبير التيسير ٦٧، وكنز المعاني لشعلة ١٧٧، والإتقان ١/١٢٢.

(٢) متن الشاطبية ٢٦.

(٣) انظر: سراج القارئ ١٠٤، وكذا: النشر ٢/٣٦، وكنز المعاني للجعبري ١٥٢، وكنز المعاني لشعلة ١٧٨، والكشف ١/١٧٧.

(٤) انظر: إبراز المعاني ٢١٠، وكذا: النشر ٢/٣٦، والإتحاف ٧٥.

ومثال غيرها: كزيادة الأبواب المزيدة بدون إفادة التعدية، كـ ﴿ٱسْتَعْلَىٰ﴾ (سورة طه ٦٤/٢٠).

أقول: وكالزيادة في الاسم، كما في ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ (سورة النحل ٦٠/١٦)، و﴿ٱلْأَدْنَىٰ﴾ (سورة السجدة ٢١/٣٢)، و﴿أَزْكَىٰ﴾ (سورة البقرة ٢٣٢/٢)، قال في التيسير: "لانتقاله بالزيادة إلى ذوات الياء"[١]. انتهى.

يعني أن واواتها تنقلب ياءات، ثم تنقلب الياءات ألفات، فصار الأمر فيها إلى كون ألفاتها منقلبة عن ياءات.

قال: "ضابط المزيد ما كانت ألف الإمالة فيه رابعة فصاعدا"[٢].

أقول: وأكثر ألفات هذا الباب مرسومة بالياء.

وبالجملة إن هذه الأسباب الأربعة، قد يوجد منها اثنان أو ثلاثة في كلمة، والذكي لا يخفى عليه ذلك.

وهنا استثناء، وهو أن ﴿مَرْضَاتِ﴾ (سورة البقرة ٢٠١/٢) من هذا القبيل، لأنه واوي مزيد[٣]، لكن أماله كيفما أتى الكسائي دون حمزة، كما قاله الشاطبي[٤].

وأما ﴿فَأَثَٰبَهُمُ﴾ (سورة المائدة ٨٥/٥) فإنه واوي زاد فيه الهمزة، لكن لا يمال ألفه؛ لعدم كونه طرفا، كما هو شرط إمالتهما[٥] في المزيد، كذا قاله ابن القاصح[٦].

---

(١) التيسير ٤٧، وانظر: تحبير التيسير ٦٧، وشرح الشافية ١٢/٣، والنجوم ١٢٠.

(٢) إبراز المعاني ٢١٢.

(٣) قال الجعبري: هي "مفعلة" من الرضوان مخصصة من مزيد الواوي: انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٣، وكذا: الكشف ٢٨٨/١، والحجة لابن خالويه ٩٥، وحجة القراءات ١٢٩.

(٤) قال الإمام الشاطبي:

ورُؤْيَـــاي والرُّؤْيـــا ومَرْضَـــاةِ كَـــيْفَما أَتَـــى وخَطَايـــا مِثلـــه مُتَقَـــبَّلا

انظر: متن الشاطبية ٢٧، وكذا: قرة العين ١٧، والتبصرة ١٢٦، والإقناع ٢٨٣/١، والحجة لابن خالويه ٩٥/٩٤، والوافي ١٤٥.

(٥) أي الكسائي وحمزة.

(٦) انظر: سراج القارئ ١٠٤، وكذا: إبراز المعاني ٢١١.

وأما ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ (سورة النور ٣٥/٢٤) في النور، فليس من هذا القبيل؛ لأنه معرب لا اشتقاق له[١]، وأن ألفه ليس بمتطرف. لكن تفرد بإمالته الدوري رواية عن الكسائي؛ لأجل كسرة التاء والميم، كما قاله أبو شامة[٢].

فصل

ذكر الشاطبي سورًا كثرت الإمالة في أواخر آيها، على الأصول المتقدمة للإمالة لحمزة والكسائي أو للكسائي وحده، وهي إحدى عشرة سورة[٣].

قال أبو شامة: أربع من تلك السور شملت الإمالة أواخر آياتها كلها؛ لقبولها الإمالة، وهي: النجم، وسبح اسم ربك، والشمس، والليل.

وسبع سور دخلت الإمالة في بعض آياتها، وهي التي تقبل الإمالة، وهي: طه، والقيامة، والنازعات، وعبس، والمعارج، والضحى، واقرأ باسم ربك.

ثم الألف الممال في الجميع، ليس بعدها ضمير مؤنث إلا في سورتين: النازعات والشمس، أما الشمس فاستوعب ضمير المؤنث أواخر آياتها، وأما النازعات ففيها الأمران. ولم يأت آيات أواخرهن ألف مقصورة نسقًا، إلا في هذه السور الإحدى عشرة. انتهى[٤].

---

(١) قال السيوطي: أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد، قال: المشكاة: الكوة بلغة أهل الحبشة، وقيل رومي معرب. وقال الزجاج: يجوز أن يكون عربيًّا فيكون مفعلة، والأصل مشكوة، فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. راجع: الإتقان ١٨٣/١، وروح المعاني ١٦٦/١٨، وانظر: القرطبي ٤٦٤٩/٦، والبحر ٤٥٦/٦، وتأويل مشكل القرآن ٣٢٨، والبيضاوي ٥٩/٢.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢١٥، وكذا: السبعة ٤٥٥، والنشر ٣٨/٢، والحجة لابن خالويه ٢٦٢، وكنز المعاني لشعلة ١٨١، والبيضاوي ٥٩/٢، وقال مكي: "وأما (كمشكاة ومزجاة) وشبهه، فلم تقع الإمالة فيه لأجل هاء التأنيث، إنما وقعت ووجبت لأجل أن الألف رابعة، وكل ألف رابعة فالإمالة حسنة فيها، كانت الألف من الياء أو من الواو". انظر: الكشف ٢٠٧/١.

(٣) قال الإمام الشاطبي:

ومما أمالاهُ أواخرُ آي ما	بطه وآي النجم كي تَتَعدَّلا
وفي الشمس والأعلى وفي الليل والضحى	وفي اقرأ والنازعات تَمَيَّلا
ومن تحتِها ثم القيامة ثم في ال	معارجِ يا منهالُ أفلحتَ مُنْهِلا

انظر: متن الشاطبية ٢٧.

(٤) انظر: إبراز المعاني ٢١٦، وكذا: سراج القارئ ١٠٦، والتجريد ٦٧، وذكر ابن الجزري أن الإمالة في رءوس الآي في هذه السورة جاءت للتناسب وللبناء على نسق واحد. انظر: النشر ٣٧/٢، وكذا: شرح الشافية ١٢/٢، وشرح المفصل ٦٤/٩، وشرح الأشموني ٢٣٠/٤، والوافي ١٤٦.

فصل

أمال أبو عمرو من جميع ما تقدم، الألف المتطرفة المنقلبة عن ياء إذا كانت بعد راء، سواء كان كلمة الراء رأس آية[١] أوْ لا[٢]، نحو ﴿يرى﴾ بالخطاب[٣] والغيبة[٤] والتكلم[٥]، و﴿الْقُرَى﴾ (سورة الأنعام٦/٩٢)، و﴿ذِكْرَى﴾ (سورة الأنعام ٦/٦٩)، و﴿أَسْرَى﴾ (سورة الأنفال ٨/٦٧)، و﴿بُشْرَى﴾ (سورة آل عمران ٣/١٢٦)، و﴿لِلْيُسْرَى﴾ (سورة الليل ٩٢/٧)، و﴿لِلْعُسْرَى﴾ (سورة الليل٩٢/١٠)، و(أَدْرَى) في ﴿أَدْرَاكَ﴾ (سورة الحاقة ٦٩/٣)، و﴿أَدْرَاكُم﴾ (سورة يونس١٠/١٦) وشبه ذلك.

والمراد من التكلم في (نرى) التكلم من الثلاثي، فيخرج ﴿نُرِي إِبْرَاهِيمَ﴾ (سورة الأنعام ٦/٧٥) في الأنعام.

وأمال السوسي بخلف عنه ألف ﴿نَأَى﴾ (سورة الإسراء ١٧/٨٣) في سبحان وفصلت (سورة فصلت ٤/٥١)، وسيأتي في سبحان[٦].

ثم إن أبا عمرو أمال بين بين الألفات المتطرفة في موزون (فعلى) بفتح الفاء وضمها وكسرها، إذا لم تكن الألفات بعد الراء، سواء كان أواخر الآي أوْ لا[٧]، وأمال بين بين الألفات المتطرفة في أواخر آي السور المتقدم بيانها، سواء كان موزون فعلى أو لا، إذا لم يكن قبل الألف راء، كذا في التيسير[٨]، أما لو كان قبل الألف راء، في موزون فعلى، أو في أواخر آي السور المذكورة فإنه يميله

---

(١) رءوس الآي هي الفواصل، والفواصل – كما قال الجعبري – هي كلمات أواخر الآي بمنزلة قوافي الشعر، راجع: كنز المعاني للجعبري ١٥٥، والنجوم ١٢٣.

(٢) قال ابن القاصح: إن ما وقع بعد الراء من الألفات المتقدم ذكرها – أعني مما انقلب عن الياء، أو كان للتأنيث، أو للإلحاق – فقد أماله أبو عمرو، انظر: سراج القارئ ١٠٧، وكذا: النشر ٢/٤٠.

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾ (سورة المائدة ٥/٦٢).

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ (سورة البقرة ٢/١٦٥).

(٥) كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ (سورة البقرة ٢/١٤٤).

(٦) انظر: سراج القارئ ١٠٨، والنشر ٢/٤٣-٤٤، والعنوان ١٢٠.

(٧) وقال ابن الجزري: هذا هو مذهب الجمهور، وذهب الآخرون إلى الفتح، وعليه أكثر العراقيين. انظر: النشر ٢/٥٢- ٥٣، وكذا: الإتحاف: ٨٢.

(٨) انظر: التيسير ٤٧، وانظر أيضًا: التبصرة ١٢٨، والسبعة ١٤٥، والكافي ٤٦، وتحبير التيسير ٦٧.

إمالة كبرى[١].

وقال أبو شامة: إن الدوري عن أبي عمرو أمال بين بين ﴿يَا وَيْلَتَى﴾ (سورة المائدة ٣١/٥)، و﴿يَا حَسْرَتَى﴾ (سورة الزمر ٥٦/٣٩)، و﴿يَا أَسَفَى﴾ (سورة يوسف ٨٤/١٢)، و﴿أَنَّى﴾ (سورة البقرة ٢٢٣/٢) استفهامًا، والسوسي فتح هذه الأربع[٢].

وأمال أبو عمرو ﴿أَعْمَى﴾ (سورة الإسراء ٧٢/١٧) في الموضع الأول في سبحان، وليس ﴿أَعْمَى﴾ فعلى بل أفعل[٣]، وأمال ﴿رأى﴾ (سورة الأنعام ٧٢/٦) كيف وقع، وسيأتي في الأنعام[٤].

وأخلص أبو عمرو الفتح فيما عدا هذه المذكورات، من الألفات المتطرفة مما دخل في الأصول المتقدمة.

وأما ﴿التَّوْرَاةَ﴾ (سورة آل عمران ٣/٣) فإن ألفه وإن كان مما أماله أبو عمرو[٥] لكنه ليس مما دخل في الأصول المتقدمة؛ لأن ألفه وإن كان مرسومًا بالياء لكنه ليس بمتطرف؛ لأن التاء من نفس الكلمة، وسيأتي بيان إمالته في آل عمران[٦].

---

(١) انظر: التبصرة ١٢٨، وسراج القارئ ١١٠، والإتحاف ٨٢، وكنز المعاني لشعلة ١٨٧، والوافي ١٤٩.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢٢٩، وروى الدوري الفتح في (يا أسفى)، والإمالة بين بين في الكلمات الثلاث، وروي عن أبي عمرو الفتح في الكلمات الأربع، قال ابن الجزري: "وروى الفتح عن أبي عمرو من روايتيه في هذه الألفاظ، سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم، وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين فتح جميع هذا الفصل عن أبي عمرو من روايتيه المذكورتين، ولم يميلوا عنه شيئًا مما ذكرنا سوى ما تقدم من ذوات الراء"، راجع: النشر ٥٣/٢، والتذكرة ٢٦١/١و ٢٧٣، والتبصرة ١٢٩، وإبراز المعاني ٢٢٩، وانظر: الإقناع ٢٧٥/١، والتيسير ٤٨، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ١١٤.

(٣) انظر: الإقناع ٢٨٢/١، والتذكرة ٢٥٣/١، وقرة العين ٣٦، والعنوان ١٢٠، وتحبير التيسير ٦٧.

(٤) انظر: السبعة ١٤٥، وغيث النفع ١١٣.

(٥) انظر: قرة العين ١٨، والمكرر ٢١، والإقناع ٢٨٣/١، والبحر ٢٧٨/٢، والبدور الزاهرة ٧٤.

(٦) وقيل إن وزن هذه الكلمة عند الخليل وسيبويه (فوعلة) كصومعة، والأصل (ووراية) بواوين، فأبدلت الواو الأولى تاء، وتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصارت (توراة)، وكتبت بالياء تنبيهًا على الأصل؛ ولذلك أميلت، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها (تفعلة) بفتح العين، فقلبت الياء ألفًا، وقيل إن هذا اللفظ لا يتأتى فيه اشتقاق ولا وزن لأنه أعجمي، وإنما يشتق ويوزن العربي، وقول البصريين والكوفيين باشتقاقه ووزنه إنما هو على تقدير كونه عربيًّا. راجع: الكشف ١٨٣/١، وروح المعاني ٧٦/٣، والنجوم ١٣٣، وانظر: الحجة لابن خالويه ١٠٥، والبحر ٣٧٠/٢.

فصل

ثم إن ورشًا أمال بين بين بخلف عنه، كلَّ ما أماله حمزة والكسائي من الألفات المتطرفة للأصول المتقدمة، وكل ما تفرد به الكسائي أو الدوري كما سبق بيانه[١]. قال: ففي الجميع جاز لورش الوجهان: الفتح الخالص والإمالة بين بين، والصحيح الإمالة بين بين وعليه الأكثر. إلا ما كانت الألف فيه بعد الراء نحو: ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ (سورة الأنعام ٩٢/٦)، و﴿نَرَىٰ﴾ (سورة البقرة ١٤٤/٢)، و﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ (سورة الليل ٧/٩٢)، و﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾ (سورة الليل ١٠/٩٢) وشبه ذلك؛ فإنه لا خلاف عن ورش في إمالته بين بين، سوى ﴿أَرَىٰكَهُمُ﴾ (سورة الأنفال ٤٣/٨)، فعن ورش فيه وجهان: الفتح الخالص والإمالة بين بين[٢]، وإلا إذا كانت في رءوس الآي من السور المتقدمة بيانها، فإنه لا خلاف عنه فيها في الإمالة بين بين، غير ما فيه بعد الألف هاء وألف، نحو ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ (سورة النازعات ٤٣/٧٩)، و﴿بَنَىٰهَا﴾ (سورة النازعات ٢٧/٧٩)، و﴿ضُحَىٰهَا﴾ (سورة النازعات ٢٩/٧٩)، فإن لورش فيه وجهين: الفتح الخالص والإمالة بين بين[٣].

وإلا ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ (سورة النور ٣٥/٢٤)، و﴿مَرْضَاتِ﴾ (سورة البقرة ٢٠٧/٢) حيث وقع، فإن ورشًا قرأهما بالفتح الخالص[٤]، لا غير، كذا قاله ابن القاصح[٥].

أقول: ﴿مِشْكَاةٍ﴾ أماله الدوري عن الكسائي وفتحه الباقون، ولا يدخل في شيء من الأصول السابقة؛ لأنه معرب لا اشتقاق له، وأن ألفه ليس بمتطرف؛ لأن التاء فيه من نفس الكلمة. وإنما

---

(١) انظر: سراج القارئ ١٠٨، وإبراز المعاني ٢٢٢، وكنز المعاني للجعبري ١٥٩.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢٢١، وكذا: النشر ٤٩/٢ وما بعدها، والتبصرة ١٣٠، وشرح النظم الجامع ٥٩، ٦٤، وقال ابن شريح إن بين بين في (أراكهم) أشهر عن ورش. انظر: الكافي ٤٣.

(٣) من المعروف أن ورشًا أمال رءوس الآي في السور الإحدى عشرة المتقدمة بين بين، كإمالته ذوات الراء، سواء كانت رءوس الآي من ذوات الواو أو من ذوات الياء، واختلف عنه فيما كان من رءوس الآي على لفظ (ها) نحو (بناها) و(ضحاها)، فأخذ جماعة فيها بالفتح، وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها بين بين، وأجمع الرواة على إمالة ما كان من ذلك فيه راء بين اللفظين كما في (ذكراها)، وهذا مما لا خلاف عنه فيه، انظر: النشر ٤٨/٢، وكذا: سراج القارئ ١٠٩، والإتحاف ٧٩، والنجوم ١٢٤، وشرح النظم الجامع ٦٩.

(٤) ويزاد عليها أيضًا: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، و﴿كِلَاهُمَا﴾، فلا يقللها، قال صاحب إتحاف البرية:

ممال الشيخين للأزرق قللا سوى الربا مرضات مشكاة كلا

(٥) انظر: سراج القارئ ١٠٩، وكذا: العنوان ٧٣، والتيسير ٤٨، وتحبير التيسير ٦٨.

أماله الدوري لكسر التاء والميم، كذا قال[١].

وأما ﴿مَرْضَاةِ﴾ فواوي مزيد، أماله الكسائي دون حمزة، وقد سبق[٢]، وألفه متطرف؛ لأن التاء فيه ليس من نفس الكلمة[٣]، فهو داخل في الأصول المتقدمة.

قال: وجميع ما أماله ورش في القرآن بين بين، إلا الهاء من ﴿طَهَ﴾ فإنه أماله إمالة كبرى انتهى[٤].

ووافق أيضًا حمزةَ والكسائيَّ في إمالة بعض ما دخل في الأصول السابقة حفصٌ، فإنه أمال ﴿مَجْرِيهَا﴾ (سورة هود ٤١/١١) في هود، وليس له إمالة في القرآن فيما سواه، لا كبرى ولا صغرى[٥].

ووافقهما أيضًا في بعض ما دخل في الأصول السابقة، أبو بكر وهشام وابن ذكوان، وسيأتي تفصيله في فرش الحروف[٦]، وقرأ الباقون بإخلاص الفتح في جميع ما دخل في شيء من الأصول الأربعة السابقة[٧].

فصل
فيما أماله حمزة والكسائي
الألف المتطرفة لغير الأصول السابقة

فمنه ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ (سورة البقرة ٢٧٥/٢)؛ لأنه واوي كما قاله الشاطبي[٨]، ولم ترسم ألفه ياء[٩]، و﴿كلاهما﴾ (سورة الإسراء ٢٣/١٧) في سبحان؛ إن قلنا إن ألفه منقلبة عن واو[١٠]، وأما إن قلنا إن

---

(١) انظر: إبراز المعاني ٢١٥.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢٢١.

(٣) قال أبو حيان: إن (مرضاة) مصدر بني على التاء كمدعاة، والقياس تجريده عنها، كما تقول: مرمى ومغزى، وكتبت في المصحف بالتاء. انظر: البحر ١١٩/٢، وكذا: روح المعاني ٩٦/٢، والقرطبي ٨٣٠/١.

(٤) انظر: إبراز المعاني ٢٢١، وكذا: قرة العين ٣٩، والإقناع ٣٢٢/١، والنجوم ١٣١، والوافي ٢٨٥، وشرح النظم الجامع ٦٧.

(٥) انظر: السبعة ١٤٦، وقرة العين ٣٢، والتجريد ٦٦، والعنوان ١٠٧، والإقناع ٢٨٢/١.

(٦) انظر: الإتحاف ٨٥.

(٧) انظر: التيسير ٥٣، وتحبير التيسير ٧٠.

(٨) قال الإمام الشاطبي:

وأمَّا ضَحَاها والضُّحى والربَا مع الْ ... قُوى فَأمَالَاهَا وبالواوِ تُخْتَلَا

انظر: متن الشاطبية ٢٧، والكشف ٩٠/١، والنشر ٣٧/٢، وشرح الشافية ١٢/٣، وشرح المفصل ٦٤/٩.

(٩) رسمت الألف فيه واوًا. انظر: المقنع ٦٠.

(١٠) اختلف في ألف (كلاهما)، فقيل عن واو؛ لإبدال الفاء منها في كلتا، فلهذا رسمت ألفًا. وقيل عن ياء لقول سيبويه لو سميت =

ألفه منقلبة عن ياء، فداخل في الأصول السابقة، كذا قال[١].

أقول: وقرأ الباقون بإخلاص الفتح فيهما[٢]، قال ابن القاصح: "وأما (كلاهما) فالاختلاف الواقع في ألفه في أنها مقلوبة عن الياء، ويقتضي احتمال الوجهين فيه لورش[٣]، وقيل فيه عن ورش الفتح الخالص لا غير"[٤] انتهى.

الفصل الثاني
في إمالة الألف المتوسطة

واعلم أن حمزة أمال أَلِفَ عشرة أفعال، وهي: ﴿خَابَ﴾ (سورة طه٢٠/١١١)، و﴿خَافَ﴾ (سورة البقرة ١٨٢/٢) و﴿طَابَ﴾ (سورة النساء ٣/٤)، و﴿ضَاقَ﴾ (سورة هود ٧٧/١١)، ﴿حَاقَ﴾ (سورة هود ٨/١١)، و﴿زَاغَ﴾ (سورة النجم ١٧/٥٣)، و﴿شَاءَ﴾ (سورة البقرة٢٠/٢)، و﴿جاءوا﴾ (سورة النساء ٤٣/٤)، و﴿زَادَهُ﴾ (سورة البقرة ٢٤٧/٢)، و﴿رَانَ﴾ (سورة المطففين ١٤/٨٣) بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ماضيًا، والآخر: أن يكون ثلاثيًّا[٥]، سواء اتصل بهذه الأفعال ضمير، أو تاء تأنيث، أو تجرد منهما.

=

بها لقلبت ألفها في التثنية ياء، قال ابن الباذش: والقول إنها عن واو أقيس، راجع: الإتحاف ٨٠ و٢٨٢، وكنز المعاني لشعلة ١٨٥، والإقناع ٢٧٨/١.

(١) قال أبو شامة: وأما (كلاهما) فوجه إمالة ألفه كسرة الكاف، إن قلنا إن الألف منقلبة عن واو، ولا يضرنا حجز اللام بينهما. وإن قلنا إن ألفه عن ياء فظاهر. انظر: إبراز المعاني ٢٢١، وكذا: الكشف ١٧٣/١، والإتحاف ٨٠ و٢٨٢، وكنز المعاني لشعلة ١٨٥، وقرة العين ٣٦.

(٢) انظر: التذكرة ٢٧٣/١، والعنوان ٥٨، والتجريد ٦٥، والمكرر ٢٠ و٧١، وغيث النفع ٧١، ١٨٧.

(٣) قال في الحاشية ٦٥: قوله: "يقتضي احتمال الوجهين، أي الإمالة بين بين إن قلنا إن ألفه منقلبة عن ياء، والفتح الخالص إن قلنا إن ألفه منقلبة عن واو".

(٤) سراج القارئ ١٠٩، وانظر: المكرر ٧١، وقال ابن القاصح: "إن الألف إذا كانت منقلبة عن ياء فلورش فيها الفتح وبين اللفظين، على قاعدته في ذوات الياء، وقال الصفاقسي: إن الفتح هو الذي عليه أهل الأداء من المحققين، راجع قرة العين ٣٦، وغيث النفع ١٨٧.

(٥) انظر: التيسير ٥٠، والنشر ٥٩/٢، والتذكرة ٢٤٢/١، والإقناع ٣٠٢/١، وقال سيبويه: ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء أو الواو مما هما فيه عين، إذا كان أول (فعلت) مكسورًا نحوا نحو الكسر، كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز. راجع: الكتاب ١٢٠/٤، والهمع ٢٠١/٢، وانظر: ارتشاف الضرب ٢٤٣/١، وشرح التصريح ٣٥٠/٢، وشرح الأشموني ٢٢٣/٤.

مثال ما اتصل به ضمير: ﴿خَافُواْ﴾ (سورة النساء ٩/٤)، و﴿جَآءُو﴾ (سورة آل عمران ١٨٤/٣)، و﴿جَآءَهُمْ﴾ (سورة البقرة ٨٩/٢)، و﴿وَزَادَهُۥ﴾ (سورة البقرة ٢٤٧/٢).

ومثال ما اتصلت به تاء التأنيث: ﴿جَآءَتْ﴾ (سورة الأنعام١٠٩/٦)، ﴿خَافَتْ﴾ (سورة النساء ١٢٨/٤).

واستثنى من ذلك: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾ في الأحزاب (سورة الأحزاب ١٠/٣٣)، و﴿أَمْ زَاغَتْ﴾ في ص (سورة ص ٦٣/٣٨)، فقرأهما حمزة بالفتح كسائر القراء[١]. احترز بالماضي عن غيره نحو: ﴿يَخَافُونَ﴾ (سورة المائدة ٢٣/٥)، و﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ (سورة الإنسان ٣٠/٧٦)، و﴿لَا تَخَافَآ﴾ (سورة طه ٤٦/٢٠)، و﴿وَلَا تَخَافِى﴾ (سورة القصص ٧/٢٨) و﴿وَخَافُونِ﴾ (سورة آل عمران ١٧٥/٣)، وشبه ذلك؛ فإن حمزة لا يميله، قاله ابن القاصح، يعني كما لا يميله سائر القراء.

واحترز بالثلاثي عن الرباعي فصاعدًا؛ فإن حمزة لا يميله كسائر القراء[٢]، والمراد بالرباعي ما زاد على الثلاثة همزٌ في أوله، نحو: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾[٣](سورة مريم ٢٣/١٩)، و﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ (سورة الصف ٥/٦١)، دون ما زاد في آخره ضمير أو علامة تأنيث[٤]، وتابعه ابن ذكوان على إمالة ﴿جَاءَ﴾ (سورة النساء ٤٣/٤)، و﴿شَاءَ﴾ (سورة البقرة ٢٠/٢)، حيث وقعا بلا خلاف عنه، وعلى إمالة ﴿زَادَ﴾ حيث وقع[٥]، إلا أنه أمال ﴿فَزَادَهُمُ﴾ في أول البقرة (سورة البقرة ١٠/٢) بلا خلاف عنه، وما بقي بخلاف عنه[٦].

وتابعه الكسائي وأبو بكر في إمالة: ﴿بَل رَّانَ﴾ (سورة المطففين ١٤/٨٣)[٧].

---

(١) انظر: الكافي ٤٥، والتذكرة ٢٤٢/١، وكنز المعاني للجعبري ١٦٢، والوافي ١٥١.

(٢) انظر: سراج القارئ ١١٠.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٢، والإقناع ٣٠٥/١.

(٤) انظر: سراج القارئ ١١١.

(٥) وذلك كقوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ (سورة البقرة ١٠/٢)، وقوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ (سورة آل عمران ١٧٣/٣)، وقوله تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ (سورة الأعراف ٦٩/٧).

(٦) انظر: الإتحاف ٨٧، وكنز المعاني لشعلة ١٨٩، والإقناع ٣٠٤/١، والكافي ٤٥، والنشر ٦٠/٢.

(٧) انظر: التيسير ٥٠، وتحبير التيسير ٦٩، والمكرر ١٥١، وغيث النفع ٣٠٩، والتذكرة ٢٤٣/١.

وفتح ما في هذا الفصل كله الباقون، وهم: نافع وابن كثير وهشام وأبو عمرو وحفص، وكذا ابن ذكوان فيما عدا: ﴿جَاءَ﴾، و﴿شَاءَ﴾، و﴿زَادَ﴾، والكسائي وأبو بكر فيما عدا ﴿بَلْ رَانَ﴾، فاعرف[١].

فصل

أمال حمزة برواية خلف عنه ألف ﴿ضِعَافًا﴾ في النساء، و﴿آتِيكَ﴾ في موضعي النمل (سورة النمل ٢٧/ ٣٩ و٤٠)، قال في التيسير: "وعن خلاد في هذه المواضع الثلاث خلاف، وبالفتح آخذ له"[٢]، وفتح هذه الثلاثة الباقون[٣].

فصل

أمال الدوري عن الكسائي كل ألف بعدها راء مجرورة هي لام الفعل[٤]، نحو: ﴿عَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ (سورة البقرة ٢/ ٧)، و﴿النَّارَ﴾ (سورة البقرة ٢/ ٢٤)، و﴿الغَارِ﴾ (سورة التوبة ٩/ ٤٠)، و﴿الأَبْرَارِ﴾ (سورة آل عمران ٣/ ١٩٣)، و﴿الأَشْرَارِ﴾ (سورة ص ٣٨/ ٦٢)، و﴿أَنْصَارِي﴾(سورة آل عمران ٣/ ٥٢)، و﴿الجَوَارِ﴾ (سورة الشورى ٤٢/ ٣٢) ﴿القَرَارُ﴾ (سورة إبراهيم ١٤/ ٢٩)، و﴿الجَارِ﴾ (سورة النساء ٤/ ٣٦)، و﴿جَبَّارِينَ﴾ (سورة المائدة ٥/ ٢٢)، و﴿هَارٍ﴾ في ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ في التوبة (سورة التوبة ٩/١٠٩).

---

(١) انظر: الكافي ٤٥، والتبصرة١٢٠، وقال ابن الجزري: اختلف عن هشام في (شاء) و(جاء) و(زاد)، فأمالها الداجوني وفتحها الحلواني. انظر: النشر ٢/ ٦٠، وكذا: الإتحاف ٨٧.

(٢) التيسير ٥٠، وانظر: تحبير التيسير ٦٩، والتجريد ٦٧، والنشر ٢/ ٦٣.

(٣) انظر: قرة العين ٢١، وغيث النفع ٩١، ٢٣٧، والكافي ٤٥.

(٤) انظر: التذكرة ١/ ٢٦٩، والكافي ٤٤، وقرة العين ١٠ و١٢ و١٦، وكنز المعاني لشعلة ١٨٩.

قال أبو شامة: احترز بكون الراء لام الفعل عن نحو ﴿وَغَارِقٌ﴾ (سورة الغاشية ١٥/٨٨)، و﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾ (سورة الكهف ٢٢/١٨)؛ لأن الراء وسط الكلمة، أما في ﴿نَمارِقُ﴾ فظاهر، وأما في ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾ فإن لام الفعل ياء حذفت للجزم.

وهذه القاعدة[١] منقوصة بـ ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ (سورة المائدة ١١١/٢)؛ فإن الراء فيه لام الكلمة، ولا تمال الألف فيه لأحد[٢].

والجواب أن ياء النسبة حلت محل الطرف، فأزالت الراء عن الطرف؛ ولذا انتقل الإعراب إلى ياء النسبة، بخلاف الضمائر المتصلة في نحو: ﴿وَأَبْصَرَهُمْ﴾، فإنها منفصلة تقديرًا، فلم يخرج الراء عن كونها طرفًا. انتهى[٣].

أقول: والياء في ﴿جَبَّارِينَ﴾ (سورة المائدة ٢٢/٥) إعرابٌ، والنون عوض التنوين في المفرد، فلم يخرج الراء فيه عن كونه طرفًا، وعليه فقس.

وقال أيضًا: إن الراء طرف في ﴿أَنصَارِىٓ﴾ (سورة آل عمران ٥٢/٣)[٤]، يعني لأن ياء الإضافة منفصلة تقديرًا.

وقال أيضًا: إن الراء في ﴿هَـارٍ﴾ (سورة التوبة ١٠٩/٩) طرف في الأصل؛ لأن أصله (هاور) أو (هاير) من هار يهور أو يهير، ثم قدمت اللام إلى موضع العين، وأخرت العين إلى موضع اللام، وفعل فيه ما فعل في قاض. انتهى[٥]. أقول: فاعتبر فيه الأصل.

واحترز بقوله: "راء مجرورة" عن ألف بعدها راء مرفوعة أو منصوبة؛ فإن هذه الألف لا يميلها أحد[٦]، نحو: ﴿جـار﴾ في الأنفال في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ﴾ (سورة الأنفال ٤٨/٨)، و﴿نَـارٌ حَامِيَـةٌۢ﴾ (سورة القارعة ١١/١٠١)، و﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾ (سورة المسد ٣/١١١)، و﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ﴾ (سورة الإنسان ٥/٧٦)، وشبه ذلك مما فيه الراء مرفوعة أو منصوبة.

---

(١) القاعدة هي قوله: (أمال الدوري عن الكسائي كل ألف بعدها راء مجرورة هي لام الفعل).
(٢) نقل ابن الجزري الخلاف في إمالتها لابن ذكوان. انظر: النشر ٢/ ٦٥.
(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٣٢، وكذا: سراج القارئ ١١١، وكنز المعاني لشعلة ١٨٩.
(٤) انظر: إبراز المعاني ٢٣٥.
(٥) انظر: إبراز المعاني ٢٣٣، وكذا: النشر ٢/ ٥٧، والنجوم ١٣٢.
(٦) راجع: كنز المعاني لشعلة ١٨٦، والوافي ١٥٢.

ووافقه أبو عمرو في إمالة جميع ذلك، إلا في ﴿الجَارِ﴾ في موضعي النساء (سورة النساء ٣٦/٤)، و﴿جَبَّارِينَ﴾ في المائدة، (سورة المائدة ٢٢/٥) والشعراء (سورة الشعراء ١٢٠/٢٦)، و﴿أَنْصَارِى﴾ في الصف (سورة الصف ١٤/٦١) وموضعي آل عمران (سورة آل عمران ٥٢/٣)، فإنه لم يمل هذه الثلاث [١].

ووافقه ابن ذكوان بخلف عنه في إمالة ﴿إِلَى حِمَارِكَ﴾ في البقرة (سورة البقرة ٢٥٩/٢)، و﴿الحِمَارِ﴾ في الجمعة (سورة الجمعة ٥/٦٢)، و﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ (سورة التوبة ١٠٩/٩)، وأخلص الفتح بلا خلف عنه فيما بقي في هذا الفصل، وفي هذه المواضع أيضًا في رواية عنه[٢].

ووافقه أبو الحارث فيما تكرر فيه الراء نحو ﴿الأَبْرَارِ﴾ (سورة آل عمران ١٩٣/٣)، و﴿الأَشْرَارِ﴾ (سورة ص ٦٢/٣٨)، و﴿القَرَارُ﴾ (سورة إبراهيم ٢٩/١٤)، وفي ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾، وأخلص الفتح فيما بقي [٣].

ووافقه أبو بكر وقالون في ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾، وأخلصا الفتح فيما بقي [٤].

وأمال ورش بين بين بلا خلف عنه كل ما أماله الدوري هنا، إلا ﴿الجَارِ﴾ (سورة النساء ٣٦/٤)، و﴿جَبَّارِينَ﴾ (سورة المائدة ٢٢/٥)، فإنه يقرؤها بين بين بخلف عنه؛ إذ يقرأهما بإخلاص الفتح في رواية. وإلا ﴿أَنصَارِىٓ﴾ (سورة آل عمران ٥٢/٣) حيث وقع؛ فإنه قرأه بإخلاص الفتح بلا خلف عنه، كما أشار إليه الشاطبي [٥].

---

(١) راجع: الكافي ٤٤، وكنز المعاني لشعلة ١٩١، والكشف ١/ ١٧٠، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ١١٢، والنشر ٢/ ٥٥ وما بعدها، وجاء في بعض الطرق الإمالة لأبي عمرو في هذه الألفاظ الثلاث، غير أن ابن الجزري ذكر أن رواية الجمهور في (الجار) هي الفتح، وهو المشهور عن أبي عمرو، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء، راجع: النشر ٢/ ٥٥ وما بعدها، والسبعة ١٤٩، والإقناع ١/ ٢٧٥.

(٢) انظر: سراج القارئ ١١٢، وكنز المعاني للجعبري ١٦٤، والإتحاف ٨٤، والنشر ٢/ ٥٦ وما بعدها.

(٣) انظر: التبصرة ١٢٥، والتذكرة ١/ ٢٦٧، والكافي ٤٤، وتحبير التيسير ٧٠ و١١٩.

(٤) انظر: سراج القارئ ١١٢، وقرة العين ٣٠، والبدور الزاهرة ١٧١، وأثبت ابن الجزري الخلاف عن قالون في هذا اللفظ، قال: وكلاهما - يعني الفتح والإمالة - صحيح عن قالون. انظر: النشر ٢/ ٥٧ وكذا: الإتحاف ٨٤.

(٥) قال الإمام الشاطبي:

وإضْجَاعُ ذي رَاءَيْن حج رواته ... كالأبرار والتقليلُ جادلَ فيَصلَا

وإضجَاعُ أنصاري تميم وسارِعُوا ... سارع والبارِي وبارئِكُم تلا

انظر: متن الشاطبية ٢٨ - ٢٩، وكذا: النجوم ١٢٧، وإبراز المعاني ٢٣٤، والقصد النافع ٩٩.

ووافق حمزة بلا خلف عنه ورشًا في الإمالة بين بين فيما تكرر فيه الراء، وفي ﴿القَهَّارُ﴾ (سورة يوسف ٣٩/١٢) حيث وقع، و﴿البَوَارِ﴾ وهو في إبراهيم (سورة إبراهيم ٢٨/١٤) فقط، وأخلص الفتح فيما بقي.

وقرأ الباقون بإخلاص الفتح في هذا الباب كله كذا في التيسير[١] وهم ابن كثير وهشام وحفص.

فصل

أمال الدوري عن الكسائي الألف في ألفاظ وهي: ﴿سَارِعُوا﴾ (سورة آل عمران ١٣٣/٣)، و﴿نُسَارِعُ﴾ (سورة المؤمنون٥٦/٢٣)، و﴿يُسَارِعُونَ﴾ (سورة آل عمران ١٧٦/٣) حيث وقعت هذه الثلاث، و﴿بَارِئِكُمْ﴾ (سورة البقرة ٥٤/٢)، و﴿البَارِئُ﴾ (سورة الحشر ٢٤/٥٩)، و﴿آذَانِهِمْ﴾ (سورة البقرة ١٩/٢)، و﴿آذَانِنَا﴾ (سورة فصلت ٥/٤١)، والمراد فيهما الألف بعد الذال، قاله ابن القاصح[٢]، و﴿طُغْيَانِهِمْ﴾ (سورة البقرة ١٥/٢)، حيث وقع، و﴿كَمِشْكَاةٍ﴾ (سورة النور٣٥/٢٤)، وفتح كلها الباقون[٣].

وذكر الشاطبي ﴿كَمِشْكَاةٍ﴾ في الأصول المتقدمة، فيما تفرد به الدوري رواية عن الكسائي فأشعر أن ألفه منقلب عن ياء، وأنه متطرف[٤]، ولعله سهو منه لما قال أبو شامة: وجه إمالته الكسر بعد الألف، وكسر الميم قبلها[٥]، أقول: وهو معرب كما في الإتقان فلا اشتقاق له، والتاء من نفس الكلمة، فألفه متوسط.[٦]

وأمال الدوري عن الكسائي بخلف عنه ﴿يُوَارِي﴾ و﴿أُوَارِي﴾ اللذين في المائدة (سورة المائدة ٣١/٥)، كذا ذكره الشاطبي، وفتحهما الباقون.[٧]

---

(١) انظر: التيسير ٥١، وكذا: تحبير التيسير ٧٠، والتجريد ٦٧، والكافي ٤٤، والكشف ١/ ١٧٢ و١٧٣.

(٢) انظر: سراج القارئ ١١٢، وكذا: كنز المعاني لشعلة ١٩٢.

(٣) انظر في إمالة هذه الكلمات للدوري عن الكسائي: الإقناع ١/ ٢٧٦، وقرة العين ١١، وغيث النفع ٣٦ و٢٢٤، والتبصرة ١٢٣، والعنوان ٦٠، وإرشاد المريد ١٠١.

(٤) قال الإمام الشاطبي: **ورُؤْيَاكَ مَعَ مَثْواي عَنْه لِحفصِهِم ومَحيايَ مشكَاة هُداي قَد انْجلَا**
انظر: متن الشاطبية ٢٧.

(٥) انظر: إبراز المعاني ٢١٥.

(٦) انظر الإتقان ١/ ١٨٣.

(٧) قال الإمام الشاطبي: **يُوارِي أُوارِي في العقودِ بخلفه ضِعافًا وحرفا النملِ آتيك قُوّلا**
راجع: متن الشاطبية ٢٩، وقرة العين ٢٣، وكنز المعاني لشعلة ١٩٣، وغيث النفع ١٠٥.

قال ابن القاصح: وأما ﴿يُوَارِي﴾ في الأعراف(سورة الأعراف ٢٦/٧) فإنه بالفتح للجميع بلا خلف عنهم[١].

فصل

أمال أبو عمرو والدوري عن الكسائي، الألف بعد الكاف من ﴿الكَافِرِينَ﴾ (سورة البقرة ١٩/٢) و﴿كَافِرِينَ﴾ (سورة آل عمران ١٠٠/٣) حيث وقعا، أي إذا كان بعد الراء ياء كما في هذين المثالين[٢]، وقرأهما ورش بين بين، وقرأهما الباقون بإخلاص الفتح[٣].

قال: "احترز بكون الياء بعد الراء عن المرفوع نحو ﴿كَفِرُونَ﴾ (سورة الأعراف ٤٥/٧)، و﴿وَٱلْكَفِرُونَ﴾ (سورة البقرة ٢٥٤/٢)؛ فإن ألفه لا يمال لأحد، ولم يميلا ما هو على وزن ﴿ٱلْكَفِرُونَ﴾ بالياء نحو: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (سورة البقرة ١٥٣/٢)، و﴿قَٰدِرِينَ﴾ (سورة القلم ٢٥/٦٨) و﴿بِخَٰرِجِينَ﴾ (سورة البقرة ١٦٧/٢)، و﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾ (سورة التوبة ٦٠/٩). انتهى[٤].

فصل

ذكر الشاطبي الإمالة لأبي عمرو بخلف عنه في ألف ﴿النَّاسِ﴾ في موضع الجر (سورة البقرة ٨/٢) حيث وقع[٥].

معنى الخلف هنا ما قاله أبو شامة: إن أبا عمرو أماله من طريق الدوري، وفتحه من طريق السوسي، وقرأه الباقون بالفتح[٦].

---

(١) انظر: سراج القارئ ١١٣.

(٢) وافقهما رويس عن يعقوب.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٤، والنشر ٢/ ١٦٢، والسبعة ١٤٧، والتذكرة ١/ ٢٤٤، إلا أن روحًا عن يعقوب خص موضع النمل، وهو قوله تعالى: ﴿مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ بالإمالة وما عداه بالفتح.

(٤) إبراز المعاني ٢٣٣، وانظر: الحجة ١/ ٢٨٦.

(٥) قال الإمام الشاطبي: **وفي الكافرون عابدون وعابدٌ وخُلْفُهُم في الناس في الجرِّ حُصِّلا**

متن الشاطبية ٢٩.

(٦) انظر: إبراز المعاني ٢٣٧، وكذا: المكرر ١٠، وكنز المعاني لشعلة ١٩٤، والإتحاف ٨٨ وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ١١٣، وقال ابن القاصح: لكل من الدوري والسوسي وجهان: الفتح والإمالة، ولكن الفتح عن السوسي أشهر من =

فصـــل
فيما لم يمله إلا ابن عامر

أمال هشام ألف ﴿مَشَارِبُ﴾ في يس (سور يس ٧٣/٣٦)، و﴿آنِيَةٍ﴾ في الغاشية (سورة الغاشية ٥/٨٨)، و﴿عَابِدُونَ﴾ و﴿عَابِدٌ﴾ في سورة الكافرون فقط (سورة الكافرون ٣/١٠٩، ٥)، ولم يملها في غير سورة الكافرون، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ (سورة البقرة ١٣٨/٢)؛ كذا قال [١]. أقول: وكذا لم يمل ألف ﴿عَابِدِينَ﴾ (سورة الأنبياء ٥٣/٢١)[٢]، وقرأ كلها الباقون بالفتح[٣]، ودخل فيهم ابن ذكوان.

وأمال ابن ذكوان الألف بعد الراء في ﴿عِمْرَانَ﴾ (سورة آل عمران ٣٣/٣)، و﴿المِحْرَابِ﴾ (سورة آل عمران ٣٧/٣) حيث وقعا، ﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾ في النور (سورة النور ٣٣/٢٤)، و﴿الإِكْرَامِ﴾ في موضعي الرحمن (سورة الرحمن ٢٧/٥٥ و٧٨).

قال ابن القاصح: أمال ابن ذكوان هذه الألفاظ بخلف عنه، إلا ﴿المِحْرَابِ﴾ المجرور، فإنه أماله بلا خلف عنه، وهو موضعان: ﴿قَائِمٌ يُصَلِّي فِي المِحْرَابِ﴾ بآل عمران (سورة آل عمران ٣٩/٣)، و﴿عَلَى قَوْمِهِ مِنَ المِحْرَابِ﴾ بمريم (سورة مريم ١١/١٩)، وقرأ كلها الباقون بالفتح[٤]. ودخل فيهم هشام.

قال في التيسير: "إلا ما كان[٥] من مذهب ورش في الراءات"[٦]، أي في إمالتها، فحينئذ يميل الألف تبعًا لإمالة الراء، وسيأتي في الباب السابع.

=

الإمالة، والإمالة عن الدوري أشهر من الفتح، انظر: قرة العين ١٠، والذي عليه العمل عند أعمل الأداء هو الإمالة للدوري والفتح للسوسي قولًا واحدًا، وذلك من طريق التيسير، وما ذكره ابن القاصح من الإمالة للسوسي في لفظ (الناس) المجرور غير مقروء به، والله أعلم.

(١) انظر: إبراز المعاني ٢٣٦، وكذا: التبصرة ١٣٢، والكشف ١/ ١٧٢، وتحبير التيسير ٧١.

(٢) في "ب": (عابدون)، وهذا تحريف.

(٣) انظر: التذكرة ١/ ٢٤٤، والتيسير ٥٢، وتحبير التيسير ٧١.

(٤) سراج القارئ ١١٣، وانظر: الإتحاف ٨٨، والنشر ٢/ ٦٤.

(٥) قال في الحاشية ٦٧: قوله: "إلا ما كان من مذهب ورش" استثناء من قوله: (وقرأ كلها الباقون بالفتح).

(٦) التيسير ٥٣، وانظر: تحبير التيسير ٧١.

أقول: ولما أميل فتحة الراء تبعًا لإمالة الألف بعده في قراءة ابن ذكوان فيرقق؛ لأن إمالة الراء لا تكون عند القراء إلا مع ترقيقها، وسنذكره إن شاء الله تعالى في مذهب ورش في الراءات.

ولابن عامر إمالة كبرى في غير هذه المواضع، لكن لا وحده، وسيأتي في فرش الحروف.

أقول: قد ذكر إلى هنا إمالات بعضها دخل تحت ضابط وبعضها لم يدخل، وقد بقي مما لم يدخل تحت ضابط إمالات وسيذكر في فرش الحروف.

وسأذكر هناك بعض ما دخل تحت ضابط سبق ذكره، لأجل بيان أمر زائد لم يعلم من الضابط، أو لمجرد التأكيد.

فصـــل

قال في التيسير: وكل ما - أي ألف - أميل في الوصل إمالة كبرى أو صغرى، لعلة تعدم في الوقف، فهو ممال أيضًا في الوقف بالسكون المحض بدون الروم؛ لكون الوقف عارضًا[1]، وهو كل ألف بعدها راء مجرورة متطرفة؛ لأن علة الإمالة جر الراء[2]، وهو يعدم في الوقف، وكذا إمالة ﴿النَّاسِ﴾ (سورة البقرة ٢/٨) في موضع الجر؛ لأن علة الإمالة كسر السين[3]، وهو يعدم في الوقف.

قال أبو شامة: وذهب قوم إلى منع الإمالة حينئذ لمن أمال في الوصل[4]، وأما إن رمت فالإمالة لا غير[5]. انتهى.

أقول: ويجب أن يلحق بهذا ما قاله الشاطبي:

---

(١) قال الإمام الداني: وكل ما أميل في الوصل لعلة تعدم في الوقف، أو قرئ بين بين نحو: ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ (سورة آل عمران ٣/ ١٩٣)، و﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ (سورة البقرة ٢/ ٨) وشبهه، مما تقع الراء والجرة فيه طرفًا، فهو ممال أيضًا وبين بين في الوقف، لكون الوقف عارضًا. انظر: التيسير ٥٣، وكذا: تحبير التيسير ٧١، وإبراز المعاني ٢٣٨.

(٢) انظر: الكشف ١/ ١٧٠.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ٦٧، وإبراز المعاني ٢٣٨، والإمالة في القراءات واللهجات العربية ١٧٧، وأضاف ابن الجزري إلى هذه العلة علتين أخريين؛ إحداهما: كثرة الاستعمال، والأخرى: أنه يمكن أن يقال إن الألف فيه منقلبة عن ياء. انظر: النشر ٢/ ٣٤، وكذا: الإتحاف ٩٠.

(٤) وذلك لزوال الكسر الموجب للإمالة. انظر: إبراز المعاني ٢٣٨.

(٥) انظر: إبراز المعاني ٢٣٨، وقد نسب ابن الجزري هذا المذهب إلى جماعة من أهل الأداء، وحكاه عن البصريين، لكنه قال: إن الوقف بالإمالة في ذلك، هو مذهب الجمهور والأكثر من أهل الأداء، واختيار جماعة المحققين، وهو الذي عليه العمل من عامة المقرئين، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه. انظر: النشر ٢/ ٧٢، وكذا: الإتحاف ٩٠، ٩١.

ولا يمَنــعُ الإدْغَــامُ إِذْ هُــوَ عَــارِضٌ إِمَالــةَ كَــالأَبْرارِ والنَّــارِ أَثْقَــلا[١]

يعني أن أبا عمرو أمال كل ألف بعدها راء مجرورة، فلو لقيت هذه الراء راءً أخرى في أول كلمة بعدها، نحو: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْـرَارِ رَبَّنَـا﴾ (سورة آل عمران ١٩٢/٢ و١٩٣)، و﴿فَقِنَـا عَـذَابَ النَّـارِ رَبَّنَـا﴾ (سورة آل عمران ١٩١/٣ و١٩٢)، كلاهما في آل عمران، فأبو عمرو يدغم الراء في الراء إدغامًا كبيرًا، فيزول جر الراء الأولى، لكن يميل الألف قبلها؛ لكون الإدغام عارضًا[٢].

لكن هذه الإمالة على الخلاف، كالإمالة في الوقف، صرح به الفاسي في روم أبي عمرو في الإدغام الكبير[٣]، وأشار إليه أبو شامة بقوله: "وهو[٤] كالوقف الذي تحذف الحركة فيه"[٥].

أقول: فإذا رمت في الإدغام الكبير فالإمالة لا غير كما في الوقف[٦].

فصـــل

قال في التيسير ما ملخصه: وكل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل - لحذف الألف الممالة لأجل ساكن لقيه[٧] - فهو ممال في الوقف، على مذهب من أمال لعود الألف، سواء كان الساكن تنوينًا نحو: ﴿هُدًى﴾ (سورة البقرة ٢/٢)، و﴿مصَفًّى﴾ (سورة محمد ١٥/٤٧)، و﴿مُصَلًّى﴾ (سورة البقرة ١٢٥/٢)، و﴿ضُـحًى﴾ (سـورة الأعـراف ٩٨/٧)، و﴿غُـزًّى﴾ (سـورة آل عمـران ١٥٦/٣)، و﴿مَـوْلًى﴾ (سورة الدخان ٤١/٤٤)، ﴿رِئْيًا﴾ (سورة مريم ٧٤/١٩)، و﴿مُفْتَرًى﴾ (سورة القصص ٣٦/٢٨)، وشبه ذلك[٨].

---

(١) متن الشاطبية ١٥.

(٢) قال شعلة: إنه وإن زال الكسر الموجب للإمالة بواسطة الإدغام، فإن الإمالة جازت؛ لأن الإدغام عارض، فكأن الكسر المحذوف في حكم الموجود، فهو كالوقف في حذف الحركة وكونها مرادة. انظر: كنز المعاني لشعلة ٩٤، وكذا: إبراز المعاني ٩٩.

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة ٤٢. وقال البناء الدمياطي: إن كل من أدغم الراء في الراء أو في اللام، أبقى إمالة الألف قبلها لعروض الإدغام، والأصل عدم الاعتداد بالعارض، وروي عن السوسي فتح ذلك حالة الإدغام، والأول مذهب ابن مجاهد وأكثر القراء وأئمة التصريف. انظر: الإتحاف ٢٦.

(٤) قال في الحاشية ٦٧: قوله: "وهو كالوقف" أي الإدغام الكبير كالوقف في حذف الحركة.

(٥) إبراز المعاني ٩٩.

(٦) قال ابن القاصح: إن الروم لا يمنع الإمالة قولًا واحدًا؛ لأن الكسرة موجودة. انظر: سراج القارئ ٤٧.

(٧) في "ب": (لقلبه)، وهذا تحريف.

(٨) انظر: التيسير ٥٣.

ومن ذلك ﴿تَتْرًا﴾ (سورة المؤمنون ٢٣/ ٤٤) بالتنوين في قد أفلح في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ على قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وهو على قراءة الجماعة على وزن (فعلى) بدون تنوين[١].

قال: ﴿تَتْرًا﴾ مصدر وتر، فمن نونه جعل وزنه فعلًا كضربًا، ومن لم ينون جعله فعلى كدعوى، من المصادر التي لحقها ألف التأنيث المقصورة"[٢]. انتهى.

وهو مرسوم بألف بعد الراء بدون ياء في جميع المصاحف، كما في المقنع[٣].

قال الكواشي[٤]: القراءة ﴿تَتْرًا﴾ منونًا مصدر وتر، فألفه بدل من التنوين، أو ملحقة بجعفر كأرطًى، وبغير تنوين فألفه للتأنيث؛ كـ ﴿تَقْوَى﴾ (سورة الحج ٢٢/ ٣٢). انتهى[٥].

قوله: "فألفه بدل" يعني عند الوقف عليه، قوله: "أو ملحقة" يعني ألفه في الوقف على قراءة من نونه، وهو الألف المحذوفة في الوصل، وهو ألف الإلحاق. وإنما حذف في الوصل لاجتماع الساكنين؛ أحدهما الألف، والآخر التنوين. فيميل أبو عمرو ألفه في الوقف على خلاف منه، وسيأتي في آخر الفصل.

إن قلتَ: لم لا تقول: إن الألف في الوقف هو ألف التأنيث؟

قلتُ: ما دَخَله ألف التأنيث لا يُنَوَّن[٦].

أو كان الساكن الذي لحق الألف الممالة غير تنوين، وهو لام التعريف نحو: ﴿الْأَقْصَى الذي﴾ (سورة الإسراء ١٧/ ١)، و﴿طَغَى الْمَاءُ﴾ (سورة الحاقة ٦٩/ ١١)، و﴿النَّصَارَى الْمَسِيحُ﴾ (سورة التوبة٩/ ٣٠)، و﴿مُوسَى الكِتَابَ﴾ (سورة البقرة ٢/ ٥٣)، و﴿جَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾ (سورة الرحمن ٥٥/ ٥٤)؛ أو غير لام التعريف نحو: ﴿عِيسَى ابنَ مَرْيَمَ﴾ (سورة البقرة ٢/ ٨٧) و﴿يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا﴾ (سورة الأعراف ٧/ ١٣٤)، فكل ذلك ممال في حال الوقف على كلمة الإمالة[٧]، قال أبو شامة: "فإن وقف عليها كانت

---

(١) انظر: القرطبي ٥/ ٤٥١٧، والسبعة ٤٤٦، وروح المعاني ١٨/ ٣٤، وحجة القراءات ٤٨٧.

(٢) إبراز المعاني ٦٠٩، وانظر: الإقناع ١/ ٢٩٤، ٢٩٥، وذكر الصفاقسي أن التنوين هنا هو لغة كنانة، وعدم التنوين هو لغة أكثر العرب، انظر: غيث النفع ٢١٨.

(٣) انظر: المقنع ٥١.

(٤) هو: أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع، الإمام أبو العباس الكواشي الموصلي المفسر، ولد سنة ٥٩٠هـ، أخذ عن السخاوي. وسمع تفسيره وأخذ القراءات عنه محمد بن علي بن خروف الموصلي، توفي سنة ٦٨٠ هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ١٥١.

(٥) انظر: تبصرة التذكرة ٣/ ٢٣٩، والكشاف ٣/ ٤٨، والحجة لابن خالويه ٢٥٧، وحجة القراءات ٤٨٨.

(٦) انظر: شرح المفصل ٩/ ٧٧، وشرح التصريح ٢/ ٢١٠، وظاهرة التنوين في اللغة العربية ١٤٤.

(٧) انظر: التيسير٥٣، وكذا: تحبير التيسير ٧١، والتذكرة ١/ ٢٧٤، ٢٧٥، والكافي ٤٦ ، وقال ابن الجزري: والوقف بالإمالة أو =

على ما تقرر من أصول القراء، تمال لمن يميل، وتفتح لمن لم يمل، وتقرأ بين اللفظين لمن مذهبه ذلك"[١].

قال في التيسير: على أن السوسي[٢] يميل فتحة الراء في الوصل مع ذلك الساكن، فيرقق الراء تبعًا لإمالتها في نحو قوله تعالى: ﴿نَرَى اللهَ﴾ (سورة البقرة ٢/ ٥٥)، و﴿سَيَرَى اللهُ﴾ (سورة التوبة ٩/ ٩٤)، و﴿يَرَى الَّذِينَ﴾ (سورة البقرة ٢/ ١٦٥)، و﴿الكُبْرَى اذْهَبْ﴾ (سورة طه ٢٠/ ٢٣و ٢٤)، و﴿النَّصَارَى المَسِيحُ﴾ (سورة التوبة ٩/ ٣٠) وشبهه، مما فيه الراء قبل الألف، وبذلك قرأت في مذهبه، وبه أخذ. انتهى[٣].

أشعر كلامه أن في إمالة السوسي فتحة الراء هنا خلافًا مرجوحًا[٤]، وأشار الشاطبي إلى ذلك الخلاف[٥].

والسوسي إذا أمال ﴿نَرَى اللهَ﴾ (سورة البقرة ٢/ ٥٥)، و﴿سَيَرَى اللهُ﴾ (سورة التوبة ٩/ ٩٤)، فله في لام اسم الجلالة وجهان: الترقيق والتغليظ، وسيأتي في الباب الثامن[٦].

قال في المكرر: وحذف الألف لالتقاء الساكنين عارض، ولو كان الحذف أصالة لم تمل الراء، مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ﴾ (سورة الأنبياء ٢١/ ٣٠)، ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ﴾ (سورة يس ٣٦/ ٧٧). انتهى[٧].

=

بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين - يعني التنوين وغيره - هو المأخوذ به، والمعول عليه، وهو الثابت نصًّا وأداء، وهو الذي عليه العمل. انظر: النشر ٢/ ٧٤.

(١) إبراز المعاني ٢٣٨، ٢٣٩، وانظر: الإتحاف ٩١.

(٢) قال في الحاشية ٦٨ قوله: "على أن السوسي" بمنزلة الاستثناء من قوله السابق: "وكل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه".

(٣) انظر: التيسير ٥٣، وكذا: تحبير التيسير ٧١.

(٤) اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء، التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل في حالة الوصل، فروي عنه الإمالة وروي عنه الفتح. قال ابن الجزري: والوجهان صحيحان. انظر: النشر ٢/ ٧٧، ٧٨، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٦٨، وسراج القارئ ١١٤.

(٥) قال الإمام الشاطبي:

وقبْلَ سكونٍ قِفْ بما في أُصولِهم وذو الرَّاءِ فيه الخلف في الوَصْل يُجْتلَا

متن الشاطبية ٢٩.

(٦) وانظر الإتحاف ٩٩، وإرشاد المريد ١٢٠.

(٧) قال الإمام النشار: فإن قال قائل: ما معنى قولكم أمال الألف، والألف تسقط لالتقاء الساكنين؟ قلتُ: مسلم أن الألف =

قال أبو شامة وابن شريح: شرط فيما يميله السوسي من هذا الباب، وهو فتحة الراء في الوصل مع ذلك الساكن، أن لا يكون الساكن تنوينًا، فإن كان تنوينًا لم يمل - أي في الوصل - بلا خلاف نحو: ﴿قُرًى﴾ (سورة سبأ ١٨/٣٤)، و﴿مُّفْتَرًى﴾ (سورة القصص ٣٦/٢٨). انتهى[١].

وقال أبو شامة: إن في الألف التي تعود في الوقف في المنون هنا ثلاثة مذاهب، أي لمن يميل مثل هذا الألف إذا ثبت في الأصل:

الأول: أن يمال في كل حال، أعني سواء كان محل الكلمة الرفع أو الجر أو النصب.

والثاني: أن لا يمال في كل حال[٢].

والثالث: أن يمال في موضع الرفع والجر ولا يمال في موضع النصب[٣].

مثال المرفوع والمجرور: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى﴾ (سورة الدخان٤١/٤٤)، ومثال المنصوب: ﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾ (سورة آل عمران ١٥٦/٣)، و﴿تَتْرًا﴾ (سورة المؤمنون ٤٤/٢٣).

أقول: لعل وجه الأول أن الألف هو ما حذف في الوصل فعاد في الوقف[٤].

ووجه الثاني: أن الألف مقلوبة من التنوين لا ما حذف في الأصل[٥]، وقال أبو شامة: "ألف التنوين لا حظ لها في الإمالة"[٦].

=

تسقط في الوصل لالتقاء الساكنين، ولكن لولا إمالتها ما أميلت الراء؛ لأن القارئ إذا أراد أن يميل الألف لا يتمكن من إمالتها إلا بإمالة ما قبلها، انظر: المكرر١٣.

(١) انظر: إبراز المعاني ٢٣٩، والكافي ٤٦ و٤٧.

(٢) ذكر ابن الجزري هذا الوجه، وهو الفتح في المنون مطلقًا، ثم قال: ولم أعلم أحدًا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية، وقال مكي: والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله، راجع: النشر ٢/ ٧٥، والكشف ١/ ٢٠١، وانظر: الإتحاف ٩١.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٤٠، وكذا: سراج القارئ ١١٥.

(٤) القول بأن المحذوفة هي الأصلية هو مذهب المبرد وأكثر الكوفيين، وبه قال السيرافي، وعليه بنى المميل المطلق. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٠، وكذا: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٣، وشرح المفصل ٩/ ٧٦، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٤، وكنز المعاني لشعلة ١٩٧.

(٥) القول بأن الألف هي المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلًا ووقفًا، هو مذهب الفراء والمازني وأبو الحسن، وعليه بنى الفاتح المطلق. راجع: شرح التصريح ٢/ ٣٣٨، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٤، والهمع ٢/ ٢٠٥، وكنز المعاني للجعبري ١٧٠.

(٦) إبراز المعاني ٢٤٠، وانظر: غيث النفع ٢١٩.

ووجه الثالث: أن الألف في موضع الرفع والجر، هو ما حذف في الوصل، وفي موضع النصب مقلوب من التنوين، على قياس قلب التنوين ألفًا في المنصوب لفظًا[١].

فحمزة والكسائي يميلان ﴿تَتْرَى﴾ ألبتة في الوصل والوقف لأنه فعلى؛ لأنها لا ينونان، وورش يميله بين بين فيهما[٢].

وفي إمالتها في الوقف خلاف لأبي عمرو[٣]؛ لأن ألفه إما مقلوب من التنوين فلا يمال، وإما ألف الإلحاق المحذوفة لأجل التنوين فيمال[٤]؛ تشبيهًا له بالألف المقلوبة عن الياء كما قاله الفاسي[٥].

أقول: أو تشبيها له بفعلى[٦]، ثم أقول: وأما الألف التي تعود في الوقف في غير المنون، فلا خلاف في إمالته لمن يميل مثلَ هذا الألف إذا ثبت في الوصل.

المقالة الثانية: في إمالة هاء التأنيث:

اعلم أن الكسائي كان يقف على هاء التأنيث بالإمالة، فيقرب الهاء من الياء، ويقرب فتح ما قبلها إلى الكسر، كما يفعل مثل ذلك في إمالة الألف.[٧]

والمراد من هاء التأنيث هنا: ما كان تاء في الوصل وهاء في الوقف[٨]، سواء كانت مرسومة في المصحف بالتاء أو بالهاء؛ لأن مذهب الكسائي الوقف على جميع ذلك بالهاء، على ما يأتي في باب

---

(١) القول بأنها الأصلية في الرفع والجر، وبدلًا من التنوين في النصب، وذلك كالصحيح؛ هو مذهب سيبويه، وقيل إن مذهب النحويين عليه. راجع: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٣، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٥، وشرح التصريح ٢/ ٣٣٨، وشرح المفصل ٩/ ٧٦، والهمع ٢/ ٢٠٥.

(٢) انظر: العنوان ١٣٦، وكنز المعاني للجعبري ١٧٠، والمكرر ٨٧، وسراج القارئ ١١٥.

(٣) وقيل إن الفتح عن أبي عمرو في الوقف أقوى من الإمالة، ولم يذكر ابن مجاهد وابن القاصح سوى الفتح لأبي عمرو. راجع: السبعة ٤٤٦، وقرة العين ٤٢، والمكرر ٨٨.

(٤) قال الصفاقسي: وقال قوم بالإمالة بناءً على أن الألف للإلحاق، وهو مذهب سيبويه، وظاهر كلامه ألحقت بجعفر، فدخل عليها التنوين فأذهبها، فإذا ذهب التنوين للوقف عادت ألف الإلحاق، انظر: غيث النفع ٩.

(٥) انظر: اللآلئ الفريدة ١٠٨.

(٦) فتكون الألف للتأنيث. انظر: الإقناع ١/ ٢٩٥ و٣٥٧.

(٧) انظر: الكافي ٤٩، وقرة العين ٨، وقال مكي: إن الألف وهاء التأنيث لا تتمكن إمالتهما إلا بإمالة الحرف الذي قبلهما. وقال: فالألف وهاء التأنيث يمالان في أنفسهما، ويمال ما قبلهما من أجلهما. انظر: الرعاية ١٢٩- ١٣٠.

(٨) انظر: النشر ٢/ ٨٢، وسراج القارئ ١١٥، وكنز المعاني لشعلة ١٩٨، وشرح المفصل ٩/ ٨١.

الوقف على مرسوم الخط، فيدخل في هاء التأنيث هنا، ما جاء على لفظها، وإن لم يكن المقصود بها الدلالة على التأنيث كـ ﴿هُمَزَةٍ﴾ (سورة الهمزة ١٠٤/١)، و﴿لُّمَزَةٍ﴾ (سورة الهمزة ١٠٤/١)، و﴿ٱلْحُطَمَةِ﴾ (سورة الهمزة ١٠٤/٤ و٥) مما فتح ما قبل التاء. ويخرج منها ﴿أُخْتٌ﴾ (سورة النساء ١٢/٤)، و﴿وَبَنَاتُ﴾ (سورة النساء ٢٣/٤)، و﴿ٱلسُّحْتَ﴾ (سورة المائدة ٦٢/٥) وشبه ذلك، مما سكن فيه ما قبل التاء، لأن الوقف عليها بالتاء؛ لأن التاء فيها ليست بتاء التأنيث؛ لأن تاء التأنيث يجب فتح ما قبلها، كما في بعض شروح الشافية [١].

قال صاحب التيسير: "اعلم أن الكسائي كان يقف على هاء التأنيث، وما ضارعها في اللفظ بالإمالة"[٢]. واحترز بهاء التأنيث عن هاء السكت، نحو الهاء في ﴿كِتَابِيَهْ﴾ (سورة الحاقة ١٩/٦٩ و٢٥)، وعن هاء الضمير نحو الهاء في ﴿وأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ﴾ (سورة الحاقة ٢٥/٦٩)، فإن الكسائي لا يميلهما [٣].

واحتززنا بقولنا: "ما كان تاء في الوصل" عن الهاء في لفظ (هذه)؛ فإنها هاء وصلًا ووقفًا، والكسائي لا يميلها؛ لأن قبلها كسرًا فلا تحتاج إلى الإمالة. الكل ملخص ما قاله أبو شامة،[٤] نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّتِهِم﴾ (سورة البقرة ٢٦٥/٢)، ﴿رَبْوَةٍ﴾ (سورة المؤمنون ٥٠/٢٣)، و﴿نِعْمَةَ﴾ (سورة البقرة٢١١/٢)، و﴿ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (سورة البينة ٥/٩٨)، و﴿لَعِبْرَةً﴾ (سورة آل عمران ١٣/٣)، و﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ﴾ (سورة البقرة ٤/٢)، و﴿رَحْمَتَ﴾ (سورة الأعراف ٥٦/٧)، و﴿خَطِيٓـَٔتَهُۥ﴾ (سورة النساء ١١٢/٤)، و﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ (سورة البقرة ٣٥/٢)، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ (سورة البقرة ٣١/٢)، و﴿مُّشْرِكَةٍ﴾ (سورة البقرة ٢٢١/٢)، و﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ (سورة الحجر ٧٨/١٥)، و﴿فَٰكِهَةٌ﴾ (سورة يس ٥٧/٣٦)، و﴿ءَالِهَةً﴾ (سورة

---

(١) انظر: شرح الجاربردي على الشافية ٢/ ١٢٤ – ١٢٥، وقال الأشموني: وإنما قال هاء التأنيث ولم يقل تاء التأنيث، لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال قبلها. انظر شرح الأشموني ٤/ ٢٣٤.

(٢) انظر: التيسير ٥٤، وكذا: تحبير التيسير ٧٢، والنشر ٢/ ٨٢.

(٣) لا تكون الإمالة في هاء السكت؛ لأن من ضرورة إمالتها إمالة كسر ما قبلها، وهي إنما أتى بها بيانًا للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي اجتلبت من أجلها، وأجاز البعض إمالتها، ولكن ابن مجاهد أنكر ذلك أشد النكير ووصفها الهزلي بأنها بشعة، أما هاء الضمير فلا تمال لأنه لا أصل لها في الياء، والنص عن الكسائي والسماع من العرب، إنما ورد في هاء التأنيث خاصة، انظر النشر ٢/ ٨٨: ٨٩، وانظر أيضًا: ارتشاف الضرب ١/ ٢٤٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٥٢، والعنوان ٦٣، وشرح الأشموني ٤/ ٢٣٤.

(٤) انظر: إبراز المعاني ٢٤٢/ ٢٤٣.

الأنعام ١٩/٦)، و﴿هُمَزَةٍ﴾ (سورة الهمزة ١/١٠٤)، و﴿لُّمَزَةٍ﴾ (سورة الهمزة ١/١٠٤)، و﴿ٱلْحُطَمَةِ﴾ (سورة الهمزة ٤/١٠٤ و ٥)، و﴿بَصِيرَةٍ﴾ (سورة يوسف ١٠٨/١٢)، وشبهه.

قال الجعبري: فتحه ما قبل الهاء ممالة للكسائي باتفاق، واختُلف في الهاء، فقيل هي ممالة أيضًا، وهو المفهوم من عبارة التيسير، وقيل غير ممالة، وهو الصحيح، انتهى [١].

أقول: وليس من ضرورة إمالة فتح ما قبل الهاء إمالة الهاء، ولا بالعكس [٢].

ثم أقول: وقد ذكر في التيسير عن ابن مجاهد استثناء صور في هاء التأنيث، بأن الكسائي لا يميل هاء التأنيث وما قبلها في هذه الصور [٣].

وقال في التيسير: والنص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم، وعدم الاستثناء اختيار، إلا ما كان قبل الهاء ألف، فلا تجوز الإمالة حينئذ في هاء التأنيث وما قبلها [٤].

قال أبو شامة نقلًا عن كتاب الإمالة[٥] للداني: "فأما الألف قبل هاء التأنيث فأتت في عشر كلم: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (سورة البقرة ٣/٢)، و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (سورة البقرة ٤٣/٢)، و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ (سورة البقرة ٨٥/٢)، و﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ (سورة غافر ٤١/٤٠)، و﴿وَمَنَوٰةَ﴾ (سورة النجم ٢٠/٥٣)، و﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ (سورة المؤمنون ٣٦/٢٣)، و﴿ذَاتَ﴾ (سورة الأنفال ١/٨)، و﴿وَلَاتَ﴾ (سورة ص ٣/٣٨)، و﴿ٱللَّتَ﴾ (سورة النجم ١٩/٥٣). انتهى [٦].

---

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٢، وكذا: التيسير ٥٤، وتحبير التيسير ٧٢، وقال البناء الدمياطي: إن القول بإمالة الهاء وما قبلها هو مذهب جماعة من المحققين، وعليه الداني والشاطبي وغيرهما. أما مذهب الجمهور فهو إمالة ما قبلها فقط، والأول أقيس، والثاني أبين في اللفظ وأظهر في الصورة. انظر: الإتحاف ٩٢، وكذا: النشر ٨٨/٢، وسراج القارئ ١١٥، والكتاب ٤/ ١٤٠، وارتشاف الضرب ١/ ٢٤٤، والهمع ٢٠٣/٢، والإقناع ٣١٤/١، وما بعدها والرعاية ١٢٩.

(٢) هذا الكلام من المصنف فيه نظر؛ وذلك لأن إمالة الهاء لابد لها من إمالة الفتحة قبلها. قال مكي: إن الألف وهاء التأنيث لا تتمكن إمالتهما إلا بإمالة الحرف الذي قبلهما، وقال ابن القاصح: اعلم أن الكسائي يقف على هاء التأنيث وما قبلها بالإمالة المحضة، فيميل الفتحة التي قبل الهاء لإمالتها؛ إذ كان لا يوصل إلى إمالتها إلا بذلك، انظر الرعاية ١٢٩، وقرة العين ٨.

(٣) انظر: التيسير ٥٤، وانظر أيضًا في هذه الصور المستثناة: تحبير التيسير ٧٢، والتذكرة ٢٩٦/١، والعنوان ٦٣، والإقناع ٣١٧/١ وما بعدها.

(٤) انظر: التيسير ٥٤- ٥٥، وكذا: تحبير التيسير ٧٢، والنشر ٢/ ٨٤، ٨٦، وكنز المعاني للجعبري ١٧٢.

(٥) المراد بكتاب الإمالة هو كتاب "الموضح لمذاهب القراء في الفتح والإمالة" للإمام الداني.

(٦) إبراز المعاني ٢٤٧، نقلًا عن الموضح ٤٢.

أقول: ولكون الاستثناء الذي ذكره ابن مجاهد غير مختار، أعرضنا عن ذكره؛ رومًا للاختصار.

قال في التيسير: ووقف الباقون على هاء التأنيث بالفتح[1]، أي بدون إمالتها وإمالة ما قبلها.

المقالة الثالثة: في إمالة فتح حرف ليس بعده ألف ولا هاء تأنيث:

وهو الراء الذي أماله ورش بين بين، بدون أن يكون بعده ألف ولا هاء تأنيث.

وسنذكر ذلك في الباب السابع، فلم نذكره منفردًا.

***

(١) انظر: التيسير ٥٥، وكذا: تحبير التيسير ٧٢.